



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE



ي كسومساك ن يراك / ل فطلاو ملأ ة حصلا لماكتملا جمانربلا : ةروص

# ة كراشملا م يقة لمع راطإ ة أرملا ة دايقلاو ة يسايسلا ة حقنم ة خسن ة لحرملا

ي ف ة دراو لا ن يفلؤملا ءارآ ةرورضلاب س كعت لا . ةدادعإ ب ورج ت سروب دولاك تماق . ةيلودلا ةيمنتلا ةيكيرملأ ةلاكو لا لبق نم هتجارم م تيل روشنملا اذه دادعإ م ت .  
ةيكيرملأ ةموكللا وأ ةيلودلا ةيمنتلا ةيكيرملأ ةلاكو لا ءارآ روشنملا اذه .

تم إعداده بموجب العقد رقم GS-10F-0033M الأمر رقم 7200AA18M00017، المهمة رقم N070

#### تم تقديمه إلى:

مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

#### مقدم من:

كلاودبرست جروب

٨٤٠٠ كوربورييت درايف، جناح ٥٥٠

لاندوفر، ماريلاند ٢٠٧٨٥-٢٢٣٨

هاتف: ٣٠١-٩١٨-٤٤٤٠

عناية: أليتا ستاروستا، رئيسة مجال الممارسات الإنمائية العالمية ونشاط التعلم والتقييم والبحث ٢ و ٣ ورئيسة حزب البريد الإلكتروني:

[aleta.starosta@cloudburstgroup.com](mailto:aleta.starosta@cloudburstgroup.com)

#### إخلاء المسؤولية

لا تعكس بالضرورة آراء المؤلفين الواردة في هذا المنشور آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

#### شكر وتقدير

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعداد إطار تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بمساعدة آلية التعلم والتقييم والبحوث التي تنفذها كلاودبرست جروب. أعدت نيكول روسل الوثيقة النهائية ونقحتها من الإصدارات التجريبية السابقة للإطار والأدوات التي أعدتها منى لينا كروك في المركز الوطني لبحوث الرأي العام. كما تود المؤلفة أن تعرب عن تقديرها لمساهمة فريق المركز الوطني لبحوث الرأي العام بما في ذلك الباحثون المحليون الذين ساعدوا في إعداد أحدث نسخة تجريبية لإطار التقييم في عام ١٤٤٤ في كولومبيا وكوت ديفوار وإكوادور وهندوراس وكينيا وجمهورية قبرغيزستان ونيجيريا وتنزانيا.

قدم العديد من الزملاء والشركاء دعم لا يقدر بثمن من خلال تقديم الاقتراحات والمساهمات في إطار العمل. قامت كارولين هوبارد وليفي أدلمان وجولي دنهام من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمراجعة كل مسودة وعلقت عليها من الناحية الفنية بما في ذلك المسودات التجريبية.

## المحتويات

٥	قائمة الجداول
٥	قائمة الأشكال
٦	رسالة من المدير
٧	ملخص تنفيذي
٨	تعريف وقياس المشاركة السياسية والقيادة للمرأة
٨	استكشاف النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة
٩	إجراء تقييم للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة
١٠	المقدمة
١٢	تعريف وقياس المشاركة السياسية والقيادة للمرأة
١٢	المشاركة السياسية للمرأة
١٣	القيادة السياسية للمرأة
١٣	إمكانية الوصول مقابل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة
١٤	مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة
١٥	استكشاف النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة
١٦	العوامل الاجتماعية والثقافية
٢٠	العوامل المؤسسية
٢٤	العوامل الفردية
٢٧	إجراء تقييم للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة
٢٨	هيكل التقييم
٣٠	أدوات التقييم
٣٣	الاعتبارات العملية
٣٧	الجزء الأول من التقييم: تحديد وضع المشاركة السياسية والقيادة للمرأة
٣٨	جلسة إحاطة عن الاستخدام
٣٨	تحديد المشاركة السياسية للمرأة
٤٠	القيادة السياسية للمرأة
٤٤	الجزء الثاني من التقييم: تحليل العوائق والفرص
٤٤	المشاركة السياسية للمرأة
٤٨	القيادة السياسية للمرأة
٥٣	تحليل الأطراف المعنية
٥٦	الجزء الثالث: استخدام البيانات



## قائمة الجداول

الجدول ١: مصفوفة تحليل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.....	٨
الجدول ٢: مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.....	١٣
الجدول ٣: العوائق والفرص الاجتماعية والثقافية.....	١٨
الجدول ٤: العوائق والفرص المؤسسية.....	٢٢
الجدول ٥: العوائق والفرص الفردية.....	٢٥
الجدول ٦: ملخص الأدوات والأطراف المعنية.....	٣٢
الجدول ٧: تحديد مشاركة المرأة.....	٣٤
الجدول رقم ٨: تحديد قيادة المرأة.....	٣٧
الجدول رقم ٩: تحليل العوامل المحفزة لمشاركة المرأة.....	٤٠
الجدول رقم ١٠: تحليل العوامل المحفزة لقيادة المرأة.....	٥٥

## قائمة الأشكال

الشكل ١: النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة.....	١٥
---	----

## رسالة من المدير

يُعتبر تحويل العوائق، التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، إلى فرص للمساهمة الهادفة والمستدامة أحد أفضل الطرق لتعزيز الديمقراطية. ونرى مرارًا وتكرارًا أن إزالة تلك العوائق، التي تمنع المرأة من المساهمة بشكل كامل في جميع جوانب السياسة والحياة العامة، يخلق عالمًا أفضل للجميع.

من جانبنا كحكومة الولايات المتحدة، استثمرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية نحو ٢,٦ مليار دولار أمريكي في برامج المساعدة الخارجية التي تعزز المساواة بين الجنسين في عام ١٤٤٤ - أي ضعف استثمارنا السابق. لم نحقق هذا النمو من خلال تقليص الإنفاق على مشاريع مثل تمويل القدرة على التكيف مع تغير المناخ أو النمو الاقتصادي، بل من خلال الاستثمار في المساواة بين الجنسين لتعزيز هذه الأهداف.

يُعتبر هذا الإطار، الذي دخل الآن في نسخته الرابعة، أداة لتخطيط وتفسير وتوجيه العمل لتحويل المشاركة السياسية والقيادة السياسية للمرأة. تعترف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمسؤوليتنا في فهم العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية التي تؤثر على المرأة وتحد من وصولها وقوتها كخطوة أولى للاسترشاد باستراتيجيات المساعدة الخارجية بما في ذلك تصميم البرامج والشراكات. يركز إطار العمل على بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وعملها اليومي مع الشركاء لتعزيز المساواة بين الجنسين ويزودهم بالأدوات اللازمة لتحديد التدخلات القائمة والثغرات في المعلومات أو الموارد ويقدم إطار تحليلي لإحداث التغيير.

يزود هذا الإطار بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركائنا بالأدوات اللازمة لتفسير الفرص المتاحة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والعوائق التي تحول دون تحقيق ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق إمكانات هائلة. يعمل اتخاذ الإجراءات على أن يقربنا جميعًا إلى ثقافة ديمقراطية ويدعم الممارسة الديمقراطية التي تعود بالنفع على جميع الناس.



سامانثا باور

مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

## ملخص تنفيذي

يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ركيزة أساسية في نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز الديمقراطية حول العالم. تحدد الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، التي قدمتها إدارة بايدن- هاريس في عام ١٤٤٢، المشاركة السياسية والقيادة للمرأة باعتبارها واحدة من عشر أولويات استراتيجية. وتوضح أن "المشاركة الكاملة للأشخاص من الجنسين تُعتبر أمر مهم للغاية لعمل الديمقراطيات ولنجاح الحركات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم" لأن "البلاد التي توفر بيئة آمنة ومواتية لمشاركة المرأة على قدم المساواة في السياسة والحياة العامة تحقق نتائج سياسية أكثر شمولاً وفعالية وتكون أكثر سلاماً وتتمتع بنمو اقتصادي أعلى وتكون أكثر استقراراً كمجتمعات".

على الرغم من الأهمية والفوائد الجوهرية للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة، إلا أن المرأة لا تتمتع بالوصول الكامل والمتساوي إلى الحياة السياسية في جميع أنحاء العالم. فمجرد دخولهن لا يضمن لهن ممارسة الاستقلال السياسي والنفوذ السياسي. اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خطوات ملموسة منذ عام ١٤٣٢ لدمج تحليل النوع الاجتماعي بشكل أفضل في عملها.<sup>١</sup> تفهم الوكالة أن النوع الاجتماعي مبني على أساس اجتماعي وليس محددًا بيولوجيًا ويُعتبر وسيلة مهمة لإقامة علاقات السلطة. من هذا المنظور، لا تكون المعايير والممارسات الجنسانية ثابتة ويمكن تحويلها في اتجاهات أكثر مساواة.

ولتشجيع البرامج الشاملة للنوع الاجتماعي في قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، أعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجموعة أدوات لموظفي مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة لدمج النوع الاجتماعي في البرامج وتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.<sup>٢</sup> نفذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع "المرأة في السلطة" لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. حيث حلل العوائق التي تحول دون تمكين المرأة سياسياً واستكشف كيف يمكن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركائها زيادة العرض والطلب للقيادات النسائية بشكل أكثر فعالية ووضع مقياس جديد للقيادة السياسية للمرأة في القطاع العام.<sup>٣</sup>

ولمزيد من المساعدة في الجانب التشخيصي لهذه الجهود، كلف مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة (المكتب الآن) بإعداد إطار تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة مع مجموعة مصاحبة من أدوات التقييم. ويتألف إطار التقييم من ثلاثة أجزاء تعمل معاً على توجيه فرق البحث في (١) تحديد الوضع الحالي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة، (٢) تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة لها، (٣) وضع توصيات خاصة بكل بلد لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ويتضمن كتيب العمل المرفق إرشادات منهجية واستبيانات وأدوات تدريبية لدعم بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفرق البحث في إجراء تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

<sup>١</sup> انظر، على سبيل المثال، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٤٣٣)، سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٤٣٦)، النوع الاجتماعي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عرض تقديمي من مكتب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

<sup>٢</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٤٣٧). إدماج النوع الاجتماعي في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة. واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. <https://2017-2020.usaid.gov/sites/default/files/documents/2496/Gender%20Toolkit.pdf>

<sup>٣</sup> ميلاني إم هجز ودارسي أشمان وميلاد بورنيك (١٤٣٧). تقرير موجز عن مشروع المرأة في السلطة. واشنطن العاصمة. من إعداد الإدارة الأنظمة الدولية تحت العقد إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [https://www.usaid.gov/sites/default/files/USAID-WiP-summary-report\\_FINAL.pdf](https://www.usaid.gov/sites/default/files/USAID-WiP-summary-report_FINAL.pdf)

## تعريف وقياس المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

وتركز المؤشرات العالمية للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة بشكل كبير على عدد النساء في المناصب السياسية المنتخبة والمعينة. يعمل إطار التقييم المذكور على توسيع نطاق تعريف المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بطريقتين رئيسيتين. أولاً، يقسم هذا المفهوم إلى عنصرين مترابطين ولكن متميزين: المشاركة السياسية التي تشير إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها كمواطنة والقيادة السياسية التي تشير إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها كممثلة سياسية منتخبة وغير منتخبة. ثانياً، يدرك أن مجرد منح الحقوق السياسية لا يعني ممارسة تلك الحقوق على أكمل وجه. يجب أن يتناول التقييم الكامل للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة كل من الوصول (قدرة المرأة على المشاركة في العملية السياسية) والتمكين (صوت المرأة واستقلالها كفاعل سياسي). يوضح الجدول ١ أدناه هذه الأبعاد باستخدام عينة أسئلة من التقييم.

### الجدول ١: مصفوفة تحليل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

المشاركة	إمكانية الوصول إلى	السلطة
هل تشارك النساء سياسياً كمواطنات في أي مجموعة كبيرة من الأدوار السياسية الممكنة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	هل تمارس المرأة الاستقلال والنفوذ السياسي كمواطنة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تستطيع النساء ممارسة حقهن في التصويت دون تدخل من أفراد الأسرة أو غير ذلك من الجهات الفاعلة؟</li> <li>هل هناك فرص للنساء في المجتمع المدني للمشاركة في السياسة الحكومية؟</li> </ul>
هل تعمل المرأة كقائدة سياسية سواء في مناصب منتخبة أو غير منتخبة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	هل تشارك النساء سياسياً كمواطنات في أي مجموعة كبيرة من الأدوار السياسية الممكنة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تستطيع النساء ممارسة حقهن في التصويت دون تدخل من أفراد الأسرة أو غير ذلك من الجهات الفاعلة؟</li> <li>هل هناك فرص للنساء في المجتمع المدني للمشاركة في السياسة الحكومية؟</li> </ul>
هل تعمل المرأة كقائدة سياسية سواء في مناصب منتخبة أو غير منتخبة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	هل تشارك النساء سياسياً كمواطنات في أي مجموعة كبيرة من الأدوار السياسية الممكنة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تستطيع النساء ممارسة حقهن في التصويت دون تدخل من أفراد الأسرة أو غير ذلك من الجهات الفاعلة؟</li> <li>هل هناك فرص للنساء في المجتمع المدني للمشاركة في السياسة الحكومية؟</li> </ul>
هل تعمل المرأة كقائدة سياسية سواء في مناصب منتخبة أو غير منتخبة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	هل تشارك النساء سياسياً كمواطنات في أي مجموعة كبيرة من الأدوار السياسية الممكنة؟ <u>عينة من الأسئلة:</u>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تستطيع النساء ممارسة حقهن في التصويت دون تدخل من أفراد الأسرة أو غير ذلك من الجهات الفاعلة؟</li> <li>هل هناك فرص للنساء في المجتمع المدني للمشاركة في السياسة الحكومية؟</li> </ul>



## استكشاف النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

ثمة ثلاث مجموعات متداخلة من العوامل التي تشكّل فرص مشاركة المرأة بشكل جوهري في كل جانب من جوانب الحياة السياسية:

- **تتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية** افتراضات حول المعايير والممارسات المناسبة التي تشكّل التوقعات الاجتماعية وكذلك المواقف والسلوكيات الشخصية. وتشمل الصور النمطية للجنسين والآراء السائدة حول أدوار الجنسين والأفكار الثقافية حول المساواة بين الجنسين.
  - **تعمل العوامل المؤسسية** على هيكلة البيئة السياسية وتحدّد القواعد والنظم الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في إطارها الجهات الفاعلة السياسية. وهي تشمل النظام الانتخابي ونظام الأحزاب السياسية والسياق السياسي والقانوني نطاق أوسع.
  - **تشير العوامل الفردية** إلى الاعتبارات التي تشكّل قرارات المرأة الفردية وقدراتها على المشاركة في السياسة. وتشمل هذه العوامل مستويات الطموح السياسي بالإضافة إلى الموارد والدعم لمشاركتهن السياسية.
- يُبرز فهم هذه العوامل باعتبارها "نظام بيئي" كيفية تعاونهم وتأثيرهم على بعضهم البعض لخلق بيئات تدعم أو تقوض المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. من خلال تناول العديد من العوامل وتفاعلها، يستطيع البحث الكشف عن استراتيجيات شاملة والجمع بين التركيز على تغيير المعايير والإصلاحات المؤسسية والتحويلات الفردية في التفكير والسلوك. وتضع منهجية التقييم نموذجًا للإدماج الاجتماعي وتُشرك الأطراف المعنية الناشطين في جميع أنحاء النظام البيئي - النساء والرجال في الأحزاب السياسية والمناصب المنتخبة والمعيّنة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

## إجراء تقييم للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

يتكون التقييم من ثلاثة أجزاء:

### الجزء الأول: تحديد الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

يتضمن الجزء الأول من التقييم تحديد طريقة التعاقد وتعيين فريق بحثي وتحديد الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. سيقوم فريق البحث بإعداد تقرير استراتيجي لتوجيه نطاق البحث بالاستناد إلى الاستعراض المكتبي الذي يتضمن مواد بحثية ومصدرية مثل النصوص القانونية. سيحدد تصميم البحث المشاكل التي تعيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والعوائق التي تحول دون تحقيقها وفرص تعزيزها. ستستخدم البعثة هذه البيانات لإعداد جلسة إحاطة عن [الاستخدام](#)، حيث سيتم تناول الأهداف العامة للبحث وكيفية استخدامها لإثراء التصميم الدبلوماسي والبرنامجي. سيساعد ذلك في تركيز البحث حيثما أمكن على إجراء المزيد من المراجعة والتخطيط بمجرد اكتمال البحث وتقديم التوصيات من قبل الباحثين.

### الجزء الثاني: جمع البيانات وتحليلها

يتضمن الجزء الثاني من التقييم ربط أنماط البلد التي تم الكشف عنها في الجزء الأول بالعوائق التي تعيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وفرص تعزيزها. يرتبط التمتع بالسلطة على الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالذكرورة في معظم أنحاء العالم. على الرغم من أن المرأة قد اكتسبت تمثيلاً متزايداً في السلطة، إلا أن السلطة لا تزال في الغالب للذكور. ولذلك، سيقوم فريق التقييم بإشراك الرجال والنساء والأفراد من الجنسين في مجموعة مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية في مختلف الدوائر الانتخابية والمناطق الجغرافية ذات الأولوية. تتمثل الخطوة الثانية من التحليل في ربط العوامل التي تم تحديدها في الخطوة الأولى بمؤيدين ومعارضين محددتين للجهود المبذولة لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد.

## الجزء الثالث: استخدام البيانات

يتضمن الجزء الثالث من التقييم قيام فريق البحث بإعداد النواتج النهائية بما في ذلك تقرير التوصيات والعرض التقديمي وأداة البحث التحويلي لدعم نشر وتطبيق التعلم. يجب إعداد هذه النواتج باللغتين الإنجليزية والمحلية لدعم النشر. وفي هذا الجزء، ستندمج البعثة أيضاً ورشة عمل حول الاستخدام لدراسة الخطوات العملية لتطبيق البحث من أجل تناول الأولويات المحددة في إحاطة الاستخدام في الجزء الأول من البحث مثل تعميم النتائج على مجموعة مهام البعثة وتوجيه تصميم البرامج وتبادل المعارف مع الشركاء وتنسيق الجهود الدبلوماسية.

## المقدمة

يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ركيزة أساسية في نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز الديمقراطية حول العالم. تحدد الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين، التي قدمتها إدارة بايدن-هاريس في عام ٢٠٢١، المشاركة السياسية والقيادة للمرأة باعتبارها واحدة من عشر أولويات استراتيجية. وتوضح أن "المشاركة الكاملة للأشخاص من الجنسين تُعتبر أمر مهم للغاية لعمل الديمقراطيات ولنجاح الحركات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم" لأن "البلاد التي توفر بيئة آمنة ومواتية لمشاركة المرأة على قدم المساواة في السياسة والحياة العامة تحقق نتائج سياسية أكثر شمولاً وفعالية وتكون أكثر سلاماً وتتمتع بنمو اقتصادي أعلى وتكون أكثر استقراراً كمجتمعات".

وتتيح الديمقراطية فرص مهمة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة، مما يسمح لها بممارسة حقوقها في التصويت وتكوين الجمعيات والترشح للمناصب السياسية والتعيين فيها. أصبحت هذه الحقوق القانونية الآن عالمية تقريباً حيث تكفل ٨٥٪ من الدساتير حول العالم المساواة في الحقوق أو تحظر التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي. تظهر الحقوق المتساوية للمرأة في كل الدساتير التي كُتبت منذ عام ١٩٢١<sup>٤</sup>، لكن لا تُترجم هذه الحقوق بشكل كامل على أرض الواقع في العديد من الأماكن حول العالم. لا تزال النساء يواجهن عوائق في التسجيل والإقبال على التصويت. يتم استهدافهن بالعنف السياسي عندما يحاولن المشاركة في المظاهرات السلمية. وهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من الممثلين المنتخبين والمعينين في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة. وحتى عندما يدخلون إلى الفضاءات السياسية بأعداد أكبر، فغالباً ما تتقيد قدرتهن على التأثير في المناقشات السياسية بسبب التمييز والإقصاء. لا تزال السلطة والصلاحيات السياسية في يد الرجال إلى حد كبير بسبب المعتقدات والمعايير الأبوية التي تُؤثر على المؤسسات وقدرة الأفراد على المشاركة في السياسة.

<sup>٤</sup> أليسا سيراغ وجودي هيمن وأيمي راوب ٢٠٢٣. "تعديل المساواة في الحقوق في السياق العالمي: المساواة بين الجنسين في الدساتير على مستوى العالم وإمكانية اتباع نهج أكثر شمولاً". مجلة كولومبيا للجنسين والقانون، ٣٨-٥٧.

لا يعود تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بالفائدة على المرأة فحسب، بل على الديمقراطية نفسها. يعزز اعتماد تدابير لدعم مشاركة المرأة في التصويت نزاهة الانتخابات. يمكّن دعم المنظمات النسائية في المجتمع المدني لخلق قنوات للتواصل مع الجهات الحكومية الفاعلة النساء من الحشد من أجل إحداث تغييرات في السياسات لتحسين المجتمع. وتساعد تدابير مثل تخصيص حصص للمرشحات على انتخاب مشرعات مؤهلات ومجتهدات، مما يوفر مهارات وأفكار مهمة لعملية وضع السياسات. في جميع هذه الأدوار، تقدّم النساء وجهات نظر جديدة إلى الساحة السياسية حيث يطرحن مواضيع قد لا يتم تناولها بطريقة أخرى ويسلطن الضوء على الثغرات في السياسات والبرامج القائمة ويقترحن حلولاً جديدة للمشاكل الدائمة. ولذلك، يتطلب النهوض بالديمقراطية تعزيز وصول المرأة إلى الفضاءات السياسية ورفع مستوى فاعليتها وتأثيرها في الحياة السياسية. ويتطلب ذلك جزئياً إشراك أصحاب السلطة الحاليين، الذين هم في الغالب من الرجال، لتغيير المعتقدات التي تقود الأعراف والسلوكيات في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خطوات ملموسة منذ عام ١٩٣٢ لاستخدام التحليل الجنساني في عملها. تفهم الوكالة أن النوع الاجتماعي مبني على أساس اجتماعي وليس محدداً بيولوجياً ويُعتبر وسيلة مهمة لإقامة علاقات السلطة. من هذا المنظور، لا تكون المعايير والممارسات الجنسانية ثابتة ويمكن تحويلها نحو اتجاهات أكثر مساواة.

لتنشجيع البرامج الشاملة في قطاع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، أعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجموعة أدوات لموظفي مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة لدمج النوع الاجتماعي في البرامج وتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. يركّز هذا الدليل على كيفية إدخال منظور النوع الاجتماعي في البرامج في مجالات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وسيادة القانون وتعزيز التشريعات والحكم المحلي وتفويض السلطة وتطوير الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية والعدالة الانتقالية والإعلام وتكنولوجيا الاتصالات الأخرى من بين قطاعات أخرى من خلال تعديل إطار التقييم الاستراتيجي للديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة لعام ١٩٣٥، والذي يحدد القطاعات الرئيسية لعمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة. ولدعم العمل في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، نفذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع "المرأة في السلطة" الذي حلل العوائق التي تحول دون تمكين المرأة سياسياً واستكشف كيف يمكن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركائها زيادة العرض والطلب للقيادات النسائية بشكل أكثر فعالية وطور وجرب مقياساً جديداً للقيادة السياسية للمرأة في القطاع العام.

يستند إطار عمل تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة إلى هذه الجهود السابقة. ويتألف من ثلاثة أجزاء، تسعى معاً إلى دعم البعثات للإشراف على العملية بدعم من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة وتوجيه فرق البحث مع خلفية بحثية وأسئلة نموذجية من أجل (١) تحديد الوضع الحالي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة، (٢) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالفرص المتاحة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والعوائق التي تعترض سبيلها، (٣) تقديم توصيات خاصة بكل بلد لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة من خلال الوسائل الدبلوماسية والبرنامجية. يقدم دليل العمل أدوات بالإضافة إلى إرشادات عملية للبعثات وفرق البحث لإجراء البحث والاعتبارات الاستراتيجية من أجل تطبيق النتائج. يتضمن دليل العمل أيضاً أفكاراً حول تصميم الأدوات والتعامل مع الأطراف المعنية ليتم تعديلها مع سياق البلد.

## تعريف وقياس المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تتألف المشاركة السياسية والقيادة للمرأة كمفهوم من عنصرين مترابطين ولكنهما متميزان: المشاركة السياسية حيث تشير إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها كمواطنة والقيادة السياسية حيث تشير إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة أن تشارك فيها كممثلة سياسية منتخبة وغير منتخبة للتأثير على عملية صنع القرار السياسي ومساءلة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية.

لكن مجرد الحصول على الحقوق السياسية لا يعني ممارستها على أكمل وجه. وبالتالي، يجب أن يأخذ التقييم الشامل للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة بعين الاعتبار:

١. الوصول: قدرة المرأة على المشاركة في العمليات السياسية.

٢. السلطة: أصوات النساء وفعاليتهم كفاعلات سياسيات.

تم ملاحظة الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية والقيادة السياسية بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم. لا يمكن تفسيرها بالاختلافات البيولوجية الفطرية بين النساء والرجال، بل بالبناء الاجتماعي للذكورة والأنوثة وتصوير السياسة على أنها "عالم الرجال".<sup>٥</sup> لكن لا يعني تطبيق منظور النوع الاجتماعي أنه ينبغي فهم النساء والرجال كمجموعات متجانسة. قد يتفاعل النوع الاجتماعي مع العديد من الهويات الأخرى ذات الصلة اجتماعياً مثل العمر والطبقة أو الطبقة الاجتماعية والميول الجنسية والتعبير عن الجنس والقدرات والعرق والهوية القبلية والإثنية من بين احتمالات أخرى. لذلك، يجب أن يكون التحليل الجنساني متعدد الجوانب. يمكن أن تكون الأدوار التي تؤديها المرأة على تنوعها في السياسة معقدة ومتنوعة بشكل كبير.<sup>٦</sup>

### المشاركة السياسية للمرأة

تشير المشاركة السياسية إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة التي يمكن للمواطنين المشاركة فيها للتأثير على عملية صنع القرار السياسي أو حل المشاكل الجماعية.<sup>٧</sup> ويمكن أن يشمل ذلك أشكال المشاركة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، بالإضافة إلى الإجراءات التي يتم اتخاذها بشكل فردي أو جماعي في المجتمع المدني. تشمل الأشكال الشائعة للمشاركة السياسية ما يلي:

- التصويت.
- المشاركة في المناقشات السياسية.
- الاتصال بالمسؤولين المنتخبين.
- حضور تجمع سياسي أو فعالية سياسية أو حملة انتخابية.
- التوقيع على العرائض
- الاحتجاج
- الانضمام إلى الأحزاب السياسية.

<sup>٥</sup> جان بيتكي اثنتان (١٤٠١). الرجل العام، المرأة الخاصة: المرأة في الفكر الاجتماعي والسياسي. برينستون: مطبعة جامعة برينستون؛ باكستون وبامبلا وشيري كونوفيتش وميلاني إم هجز (١٤٢٨). "الجنس في السياسة" المراجعة السنوية لعلم الاجتماع ٣٣: ٢٦٣-٢٨٤. ٦ فيربا، إس،

<sup>٦</sup> "يستخدم هذا البيان للتأكيد على أنه عندما يتم ذكر النساء والفتيات والرجال والفتيان والأفراد المتنوعين جنسياً، فإن هذا يشمل النطاق الكامل للهوية الجنسية و/أو التعبير الجنساني والخصائص الجنسية والميول الجنسية وغير ذلك من الخصائص المتعددة الجوانب مثل العمر أو الطبقة الاجتماعية أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد. ويؤكد استخدام هذا المصطلح على الالتزام بعدم إهمال أحد وتحقيق المساواة بين الجنسين للجميع." الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنظمة التوجيهات الآلية الفصل ٢٠٥: دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دورة برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ٦ شوال ١٤٤٤ تم الوصول إليه في ٧ شوال ١٤٤٥ [https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-04/205\\_1.pdf](https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-04/205_1.pdf)

<sup>٧</sup> كاي ليمان شلوزمان وهنري إي برادي (١٤١٥). الصوت والمساواة: التطوع المدني في السياسة الأمريكية. كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد.

نظرًا لاستبعاد المرأة منذ فترة طويلة من الأدوار السياسية الرسمية وتمثيلها بشكل ناقص في الأدوار السياسية الرسمية، شكل المجتمع المدني - حيث يمكن للمواطنين أن يكون لهم صوت في القضايا السياسية على الرغم من عدم توليهم مناصب سياسية - دائمًا مساحة مهمة للمشاركة السياسية للمرأة. وقد تشمل هذه الأنشطة العضوية في منظمات المجتمع المدني الرسمية التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية إلى المستويات الوطنية، فضلاً عن المشاركة الأقل تنظيمًا في الحركات الاجتماعية غير الرسمية.<sup>٨</sup>

## القيادة السياسية للمرأة

تشير القيادة السياسية إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة المشاركة فيها كممثلة سياسية منتخبة وغير منتخبة. يمكن أن يتضمن ذلك:

- الترشح وشغل المناصب الانتخابية والتعيينية على مختلف المستويات في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة.
- العمل في مناصب قيادية في الأحزاب السياسية.
- العمل في مناصب قيادية في منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

غابت المرأة في أجزاء كثيرة من العالم إلى حد كبير عن القيادة السياسية حتى وقت قريب. لكن حدثت تحولات كبيرة منذ عام ١٩١٥ في جميع مناطق العالم حيث شهدت جميع البلاد تقريبًا تحسنًا في نسبة النساء المرشحات للمناصب السياسية وشغلها.<sup>٩</sup> وعلى الرغم من قلة البيانات المنهجية المتوفرة، إلا أن النساء يظهرن بشكل متزايد كقائدات للأحزاب والمجتمع المدني. كان الحافز الرئيسي لهذه التغييرات هو هدف تحقيق التوازن بين الجنسين في عملية صنع القرار المدرج في منهاج عمل بيجين الذي وقعت عليه جميع الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٤٢ حيث التزمت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة صراحةً بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين بنسبة ٥٠-٥٠ في المناصب المنتخبة والمعيّنة على مستوى العالم.<sup>١٠</sup> لكن ساهمت التهديدات العالمية للديمقراطية على مدى العقد الماضي في التراجع عن المساواة بين الجنسين حيث تعمل الحركات القومية والاستبدادية المناهضة للديمقراطية على تأجيج المشاعر المعادية للمساواة بين الجنسين لحشد الدعم الشعبي. لذلك، من الضروري اتباع نهج شامل لتحديد العوائق.

## إمكانية الوصول مقابل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة

وتركّز المؤشرات العالمية للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة بشكل كبير على عدد النساء في المناصب السياسية المنتخبة والمعيّنة. على سبيل المثال، تقيس ركيزة التمكين السياسي في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي نسبة النساء في البرلمان والمناصب الوزارية بالإضافة إلى عدد السنوات التي ترأس فيها امرأة الدولة.<sup>١١</sup> وعلى الرغم من أن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعرّف المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بشكل عام لتشمل المشاركة والقيادة "على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"، إلا أن مؤشرات رقمية بالمثل: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات الوطنية والمحلية ونسبة النساء في المناصب الإدارية.<sup>١٢</sup> ويعكس هذا النهج نهجًا رقميًا لقياس المشاركة السياسية والقيادة للمرأة ويركّز على درجة وصول المرأة إلى مناصب سياسية رفيعة المستوى.

<sup>٨</sup> يستثنى هذا التعريف أشكالًا أخرى من المشاركة المدنية التي قد تشارك فيها النساء على سبيل المثال كصحفيات ناشطات نقابات. على الرغم من أن هذه الأشكال من المشاركة تؤثر أيضًا على مستوى الشمولية بين الجنسين في المجتمعات الديمقراطية، إلا أنها أبعد عن عملية صنع القرار السياسي من هذه الأنشطة الأخرى.

<sup>٩</sup> الاتحاد البرلماني الدولي (١٩٣٦)، المرأة في البرلمان: استعراض ٢٠ عامًا. جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي.

<sup>١٠</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (١٩٤٢)، لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والستين الاستنتاجات المتفق عليها. نيويورك: الأمم المتحدة.

<sup>١١</sup> المنتدى الاقتصادي العالمي (١٩٤٣)، التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ١٩٤٣. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

<sup>١٢</sup> الأمم المتحدة (١٩٣٦)، إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ١٩٥١. جدول أعمال التنمية المستدامة. نيويورك: الأمم المتحدة.

وعلى النقيض من ذلك، يسعى الفهم الأعمق لمفهوم "المشاركة السياسية والقيادة للمرأة" إلى تجاوز الأرقام لفهم مدى ممارسة المرأة للاستقلال السياسي والنفوذ السياسي. يدرك هذا النهج أن زيادة فرص الوصول لا تكفي حيث يجب أن يكون للمرأة أيضاً صوت وسلطة داخل الفضاءات السياسية. وبالمثل، لا تكفي زيادة صوت وسلطة نساء النخبة وحدهن دون وصول حقيقي لجميع النساء. في حالة المشاركة، يشمل الوصول إلى المشاركة الحقوق الرسمية في التصويت والانتساب بينما تتضمن السلطة القدرة على ممارسة تلك الحقوق بحرية بطرق تؤثر على النتائج السياسية. بالنسبة للقيادة، يمكن قياس إمكانية الوصول من حيث عدد النساء المنتخبات بينما تقيس السلطة مدى قدرة النساء على التأثير وتوجيه المناقشات السياسية من بين احتمالات أخرى.

ويمكن أن يشمل قياس إمكانية الوصول تحديد الحقوق الرسمية للمرأة وجمع إحصاءات عن استخدام المرأة لهذه الحقوق على قدم المساواة مع الرجل. يمكن قياس السلطة بشكل كمي؛ على سبيل المثال، من خلال تحديد المناصب القيادية (مقابل المناصب العادية) التي تشغلها النساء في مختلف فروع الحكومة والمجتمع المدني. لكن من المرجح أن تكون الأفكار الأكثر دقة هي أفكار نوعية تتطلب تحليلاً أعمق لفاعلية المرأة في الفضاءات السياسية بحيث تستند إلى معلومات من الداخل من مؤيدي ومعارضتي المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ومن الأمثلة على ذلك العنف ضد المرأة في السياسة، والذي لا يزال مخفياً إلى حد كبير كعائق أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة على الرغم من تزايد الأدلة على العنف والترهيب والتحرش بالنساء الناشطات سياسياً في جميع أنحاء العالم. لذلك، هناك حاجة إلى أفكار كمية ونوعية على حد سواء للحصول على تقدير أكمل للعوائق التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة لها في سياقات معينة.

## مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تشكل هذه المفاهيم الأربعة معاً مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، الموضحة في الجدول ٢. ويتطلب التقييم الشامل للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة الاهتمام بمسائل تتعلق بوصول المرأة وكذلك سلطتها في كل من المشاركة السياسية والقيادة السياسية. وتسعى الأسئلة البحثية في هذا التقييم إلى تحديد هذه الأبعاد وقياسها. كما يشجع التقييم فريق البحث على تناول كيفية الربط المحتمل بين الوصول والسلطة والمشاركة والقيادة. في معظم الحالات، على سبيل المثال، لا يضمن الوصول الحصول على السلطة في معظم الحالات، ولكن من غير المحتمل أن تكون السلطة غير متوفرة بدون الوصول.

### الجدول ٢: مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

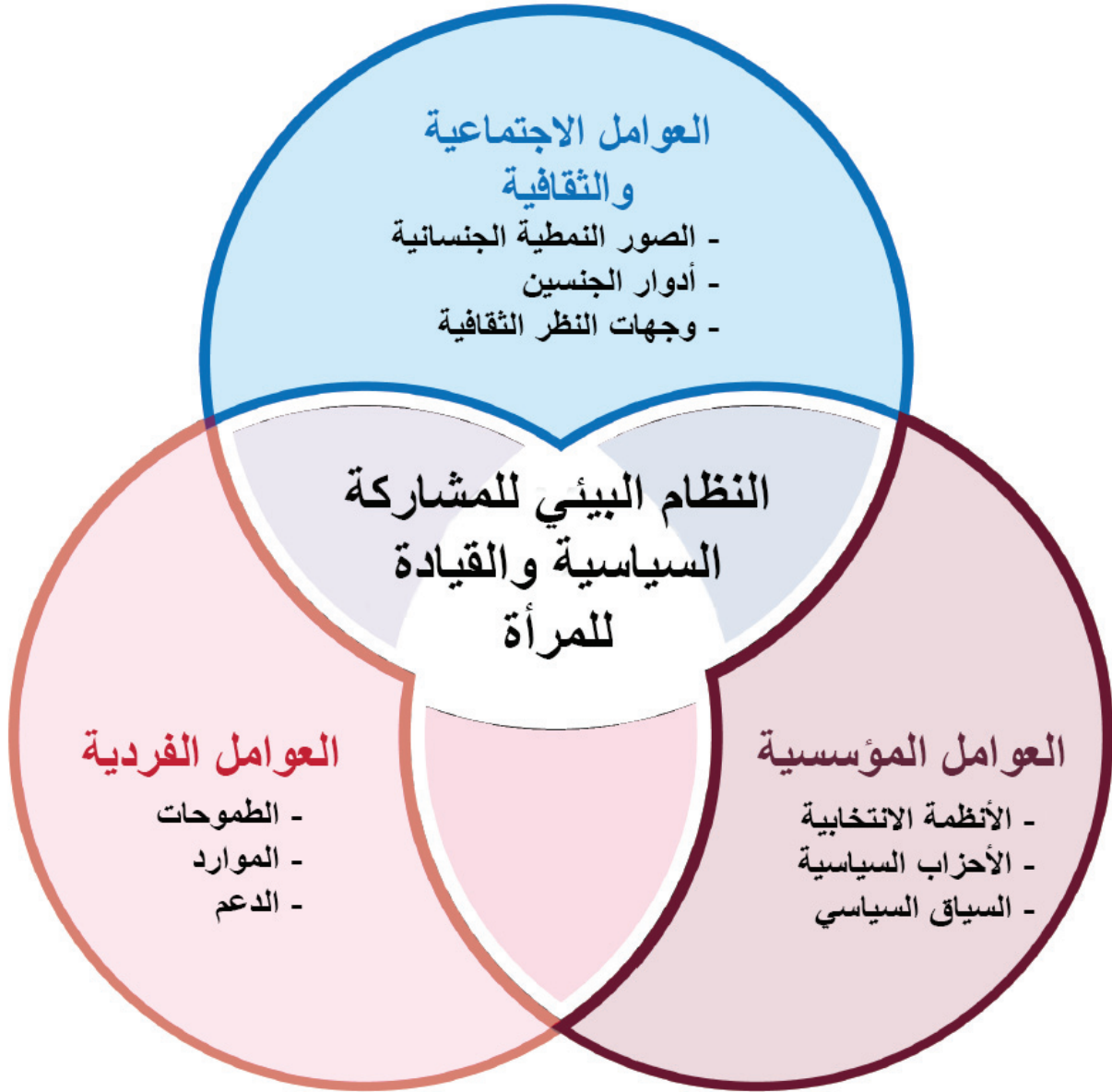
المشاركة	إمكانية الوصول إلى	السلطة
هل تشارك النساء في الحياة السياسية كمواطنات؟	هل تمارس المرأة الاستقلال والنفوذ السياسي كمواطنة؟	
القيادة	هل تعمل المرأة كقائدة سياسية سواء في مناصب منتخبة أو غير منتخبة؟	هل تمارس المرأة الاستقلال والنفوذ السياسي كقائدة سياسية؟



## استكشاف النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

وتسلط الأبحاث التي أجريت على برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة الضوء على ثلاث مجموعات متداخلة من العوامل التي تشكل فرص مشاركة المرأة بشكل جوهري في كل جانب من جوانب الحياة السياسية، سواء كان ذلك يستلزم المناصرة في مسائل السياسة أو الترشح للمناصب أو الانتخاب أو الحكم بفعالية.

- **تتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية** افتراضات حول المعايير والممارسات المناسبة التي تشكل التوقعات الاجتماعية وكذلك المواقف والسلوكيات الشخصية. وتشمل الصور النمطية للجنسين والآراء السائدة حول أدوار الجنسين والأفكار الثقافية حول المساواة بين الجنسين.
  - **تعمل العوامل المؤسسية** على هيكلة البيئة السياسية وتحدد القواعد والنظم الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في إطارها الجهات الفاعلة السياسية. وهي تشمل النظام الانتخابي ونظام الأحزاب السياسية والسياق السياسي والقانوني نطاق أوسع.
  - **تشير العوامل الفردية** إلى تشير إلى حسابات المرأة الفردية للمشاركة (أو عدم المشاركة) في السياسة. وتشمل هذه العوامل مستويات الطموح السياسي بالإضافة إلى الموارد والدعم لمشاركتهم السياسية.
- يُبرز فهم هذه العوامل باعتبارها "نظام بيئي" كيفية تعاونهم وتأثيرهم على بعضهم البعض لخلق بيئات تدعم أو تقوض المشاركة السياسية والقيادة للمرأة (انظر الشكل ١). قد يؤدي التركيز على مجموعة واحدة فقط من العوامل مع استبعاد العوامل الأخرى إلى تفسيرات خاطئة للوضع الحالي، وبالتالي إلى اعتماد حلول فعالة جزئيًا فقط لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. على النقيض من ذلك، يشير نهج النظام البيئي إلى ضرورة أخذ استراتيجيات أكثر شمولية بعين الاعتبار بحيث تجمع بين التركيز على تغيير المعايير والإصلاحات المؤسسية والتحول الفردي في التفكير.



### العوامل الاجتماعية والثقافية

تتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية الافتراضات حول المعايير والممارسات المناسبة وتشكل التوقعات الاجتماعية والمواقف والسلوكيات الشخصية. وفي حالة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، تعزز هذه العوامل الربط بين السلطة السياسية والرجال والذكورة، مما يجعل من الصعب على النساء أن يُنظر إليهن ويُقبلن كفاعلات سياسيات شرعيات.

تستند المعايير الاجتماعية والثقافية إلى فيما يسميه علماء النوع الاجتماعي "الفجوة بين العام والخاص". في العديد من السياقات المختلفة، يميل الرجال إلى الارتباط بالمجال العام للسياسة والاقتصاد بينما ترتبط النساء غالبًا بالمجال الخاص للمنزل والأسرة. يتسبب هذا الانقسام في ظهور أفكار حول ماهية النساء والرجال وما يجب أن يكونوا عليه. وفقًا لنظرية الدور الاجتماعي، يُصوّر الرجال على أنهم "فاعلون" وحازمون ومسيطرون وواثقون من أنفسهم. في المقابل، تُصوّر المرأة على أنها "مجتمعية" حيث تهتم بشكل رئيسي برعاية الآخرين ولطيفة ومربية وعطوفة.<sup>١٣</sup>

نظرًا لأنه يُنظر إلى القيادة على أنها تتطلب صفات عميلة، تواجه القيادات النسائية غالبًا تعارضًا محسوسًا بين الصفات المرتبطة بكونها "امرأة جيدة" وتلك المرتبطة بكونها "قائدة جيدة". وبالمقارنة، لا يوجد تعارض من هذا القبيل بالنسبة للرجال، حيث تتطابق الصور النمطية الجنسانية والصفات المرتبطة بالقيادة.<sup>١٤</sup> ولهذه الصور النمطية آثار عملية أيضًا: إذا كان من المتوقع أن تلعب المرأة دورًا أكبر في تقديم الرعاية، فمن المرجح أن تواجه تحديات في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية أكثر من الرجل، مما قد يدفعها إلى الانسحاب من العمل السياسي تمامًا. ويُستثنى من ذلك عندما تتبنى المنظمات - مثل الأحزاب السياسية والهيئات المنتخبة - تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين مثل توفير رعاية الأطفال وتحديد مواعيد الاجتماعات في أوقات مناسبة للأسرة.<sup>١٥</sup>

في تحديد التوقعات المتعلقة بالمجالات التي يُتوقع أو لا يُتوقع أن تدخلها النساء، تشكل الأعراف الاجتماعية والثقافية، التي تنبع من الأنظمة الأبوية، الأفكار حول السلوك المقبول تجاه النساء في المجال العام، بما في ذلك العداء تجاه النساء ومعايشتهن عندما يُعتبرن أنهن انتهكن الأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة. تساعد هذه العوامل المؤثرة في تفسير سبب بقاء مشكلة العنف ضد المرأة في السياسة، وهي مشكلة واسعة الانتشار، غير مرئية إلى حد كبير حتى وقت قريب - وسبب استمرار التقليل من شأن هذه المشكلة باعتبارها مجرد "تكلفة ممارسة السياسة" بالنسبة للمرأة.<sup>١٦</sup> ولذلك، يتطلب تصميم تدخلات فعالة العمل ليس فقط مع النساء ولكن أيضًا مع الرجال لتقويض الصور النمطية الجنسانية وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تضر بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

استخدم الباحثون مقاييس مختلفة لرصد المعايير الاجتماعية والثقافية. أبرزت الأبحاث المبكرة في أوروبا الغربية أهمية الفرص التعليمية للمرأة حيث كشفت عن وجود ارتباطات قوية بين مستويات تمثيل المرأة في البرلمان ونسبة الخريجات الجامعيات.<sup>١٧</sup> ومع ذلك، وجدت دراسات لاحقة أن مستويات تعليم المرأة بشكل عام تلعب دورًا ضئيلاً أو لا تلعب أي دور في تفسير المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلاد النامية.<sup>١٨</sup> ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن متوسط مستويات تعليم النساء قد لا يكون ذا أهمية إحصائية في الدراسات العالمية، إلا أن الأبحاث حول تأثير التدابير الإيجابية تشير إلى أن النساء المنتخبات غالبًا ما يمتلكن مستويات تعليم أعلى بكثير من نظرائهن من الرجال.<sup>١٩</sup> وهذا يشير إلى أن فرص المرأة في متابعة التعليم العالي قد لا تزال مهمة للوصول للمرأة إلى أعلى المناصب السياسية وممارسة السلطة والنفوذ في هذه المناصب.

<sup>١٣</sup> أليس إتش إيجلي وستيفن جيه كارو (١٩٢٣). نظرية تطابق الأدوار في التحيز تجاه القيادات النسائية. *المجلة النفسية*، ١٠٩، (٣)، ٥٧٣.

<sup>١٤</sup> فجر لانجان تيلي وجوشوا كالا وفرانيسيس روزنبلوث (١٩٣٩). الروابط التي تربط بين الاثنين: الأدوار الاجتماعية ونقص تمثيل المرأة في السياسة. *المجلة الأمريكية للعلوم السياسية*، ١١٢، (٣)، ٥٤١-٥٢٥.

<sup>١٥</sup> منى لينا كروك (١٩٤١). العنف ضد المرأة في السياسة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

<sup>١٦</sup> ويلما رول (١٩٠٧). النظم الانتخابية والعوامل السياقية وفرصة المرأة في الانتخاب للبرلمان في ثلاث وعشرين ديمقراطية. *المجلة السياسية الغربية*، ٣، (٣)، ٧٧٤-٨٩٤.

<sup>١٧</sup> ريتشارد إي ماثاند (١٩١٨). تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية: البلدان المتقدمة والبلدان النامية. *المجلة الفصلية للدراسات التشريعية*، ١٠٩-١٢٥؛ يون، إم واي (١٩٢٥). شرح التمثيل التشريعي للمرأة في أفريقيا جنوب الصحراء. *المجلة الفصلية للدراسات التشريعية*، ٢٩، (٣)، ٤٤٧-٤٦٨.

<sup>١٨</sup> سوزان فرانكشيت وجنيفر إم بيسكوبو (١٩٣٣). الجنس والخلفيات السياسية في الأرجنتين. في تأثير الحصص بين الجنسين، محرر. سوزان فرانكشيت ومنى لينا كروك وجنيفر إم بيسكوبو. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٤٣-٥٦١ جي إن ساتر. (١٩٢٨). تغيير السياسة من الأسفل؟ النساء البرلمانيات في المغرب. *التحول الديمقراطي*، ١٤، (٤)، ٧٤٢-٧٢٣.

<sup>١٩</sup> رولاند إنجلهارت وبيبا نوريس (١٩٢٤). المد الصاعد: المساواة بين الجنسين والتغيير الثقافي في جميع أنحاء العالم. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

ويركّز باحثون آخرون على المتغيرات الاقتصادية مثل التنمية الوطنية ومعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويفترض العلماء أن مستويات التنمية مهمة لأن التحديث يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في القيم المجتمعية، بما في ذلك قبول أكبر للمساواة بين الجنسين.<sup>٢٠</sup> لكن مع ازدياد عالمية البحوث حول المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وشمولها المزيد من حالات بلدان الجنوب، تحدي باحثين آخرين هذه العلاقة المفترضة بشكل متزايد.<sup>٢١</sup> كان أحد العوامل الدافعة هو اعتماد نظام الحصص الجنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم وأغلبها في بلدان الجنوب، مما يشير إلى أن التغييرات المؤسسية يمكن أن تحفز المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة بدلاً من أن تعكسها.<sup>٢٢</sup> ونتيجة لهذه الإصلاحات، فإن العديد من البلدان الأفضل أداءً من حيث حصة المرأة في البرلمان لا تقع في أوروبا الغربية أو في أمريكا الشمالية، بل في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.<sup>٢٣</sup>

وبالمثل، أشار العمل المبكر حول مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى أن تزايد مستويات تشغيل المرأة سيكون له عواقب سياسية مع اكتساب المرأة المهارات والثقة للمشاركة بفعالية أكبر في السياسة.<sup>٢٤</sup> ومع ذلك، اقترحت دراسات أخرى أن المستويات الإجمالية للمشاركة قد تكون أقل أهمية من المهن المحددة التي دخلتها النساء حيث تميل السياسات حول العالم إلى القيد من مجموعة محدودة من المهن - خاصة القانون والتعليم والأعمال التجارية والنشاط السياسي.<sup>٢٥</sup> ومع ذلك، يعزو بعض العلماء التقدم في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة إلى نمو الوظائف في القطاع العام، حيث يتم توظيف النساء بشكل غير متناسب، وبالتالي قد تغير المصالح السياسية للمرأة العاملة، مما يدفع الأحزاب إلى ترشيح المزيد من النساء كوسيلة لجذب دعم انتخابي أكبر من النساء.<sup>٢٦</sup>

يتضمن النهج الثالث إعداد مؤشرات ثقافية للانفتاح على المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. يقيس بعض العلماء ذلك بالإشارة إلى الدين السائد في بلد معين. وقد وجدت الأبحاث المبكرة في هذا السياق، والتي ركزت بشكل رئيسي على الغرب، أن الدول البروتستانتية تميل إلى وجود عدد أكبر من النساء في المناصب القيادية التشريعية والتنفيذية مقارنة بالدول ذات الديانات المهيمنة الأخرى.<sup>٢٧</sup> وقد أشارت النقاشات اللاحقة حول الإسلام وتمثيل المرأة إلى الفكرة القائلة إن الدول الإسلامية كانت أقل احتمالاً من الدول الأخرى لانتخاب النساء وترقيتهن إلى مناصب سياسية لكنها دحضت في النهاية هذه الفكرة. ومرة أخرى، يرجع ذلك إلى حد كبير إلى انتشار تطبيق نظام الحصص بين الجنسين على نطاق واسع، مما ساهم في زيادة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وغير المسلمة على حد سواء.<sup>٢٨</sup> لكن كان تمثيل المرأة في الأحزاب الإسلامية في هذه البلدان غالباً أعلى من تمثيل الأحزاب غير الإسلامية قبل اعتماد نظام الحصص وذلك بسبب ارتباطها بحركات الرعاية الاجتماعية التي غالباً ما يكون للمرأة فيها حضور قوي.<sup>٢٩</sup>

<sup>٢٠</sup> رونالد إنجلهارت وبيبا نوريس (١٩٢٤). المد الصاعد: المساواة بين الجنسين والتغيير الثقافي في جميع أنحاء العالم. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٢١</sup> ريتشارد إي مالتاند (١٩١٨). تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية: البلدان المتقدمة والبلدان النامية. المجلة الفصلية للدراسات التشريعية، ١٠٩-١٢٥؛ إم واي يون (١٩٢٥). شرح التمثيل التشريعي للمرأة في أفريقيا جنوب الصحراء. المجلة الفصلية للدراسات التشريعية، ٢٩ (٣)، ٤٤٧-٤٦٨.

<sup>٢٢</sup> سارة سون بوش (١٩٣٢). السياسة الدولية وانتشار حصص النساء في الهيئات التشريعية. المنظمة الدولية، ٦٥ (١)، ١٠٣-١٣٧.

<sup>٢٣</sup> يمكن الاطلاع على التصنيف الشهري للاتحاد البرلماني الدولي للنساء في البرلمانات الوطنية من هنا: <https://data.ipu.org/women-ranking?month=7&-year=2022>.

<sup>٢٤</sup> ليز توجيني (١٩١٤). الآثار السياسية المترتبة على زيادة أعداد النساء في القوى العاملة. الدراسات السياسية المقارنة، ٢٧ (٢)، ٢١١-٢٤٠.

<sup>٢٥</sup> جينيفر إل لوليس وريتشارد إل فوكس (١٩٢٦). يحتاج الأمر إلى مرشحة: لماذا لا تترشح النساء للمناصب. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج؛ كينورثي، إل ومالامي، إم (١٩١٩). عدم المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي: تحليل مقارن على مستوى العالم. القوى الاجتماعية، ٧٨ (١)، ٢٣٥-٢٦٨.

<sup>٢٦</sup> فرانسيس مكال روزنبولت وروبرت سالمود وميكل إف ثيس (١٩٢٧). أعمال الرعاية الاجتماعية: تفسير التمثيل التشريعي للمرأة السياسية والنوع الاجتماعي، ٢ (٢)، ١٩٢-١٦٥.

<sup>٢٧</sup> أندرو رينولز (١٩١٩). النساء في الهيئات التشريعية والتنفيذية في العالم: الوصول إلى أعلى حد للقدرة على الارتقاء في العمل السياسية العالمية، ٥١ (٤)، ٥٤٧-٥٧٢.

<sup>٢٨</sup> أليس كانغ (١٩٣٠). دراسة النقط والإسلام والمرأة كما لو كانت المؤسسات السياسية مهمة. السياسة والجنسانية، ٥ (٤)، ٥٦٠-٥٦٨.

<sup>٢٩</sup> جيه آيه كلارك وجيه شوبدلر (١٩٢٤). من فتح النافذة؟ النشاط النسائي في الأحزاب الإسلامية. السياسة المقارنة، ٣٥ (٣)، ٢٩٣-٣١٢.

أما الطريقة الثانية لقياس "الثقافة" فتركز على المواقف تجاه المساواة بين الجنسين حيث من المتوقع أن تكون مستويات أعلى من المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلدان التي يكون فيها المواطنون أكثر انفتاحاً على النساء في المناصب القيادية.<sup>٣٠</sup> تستند إحدى الدراسات إلى مسح القيم العالمية لتجميع الإجابات على المستوى الأفراد في ٤٦ بلداً فيما يتعلق بمكانة المرأة في السياسة والتعليم والقوى العاملة بهدف وضع مقياس "المناخ" تجاه المشاركة السياسية للمرأة. وعلى النقيض من العمل الذي يستخدم الدين كبديل للثقافة، يكشف المؤلفون عن وجود علاقة قوية بين هذا المقياس الأكثر دقة للمواقف الثقافية تجاه المساواة بين الجنسين وبين المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.<sup>٣١</sup>

يلخص الجدول ٣ العوائق التي تشكلها العوامل الاجتماعية والثقافية أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ولتناول كيفية ترجمة معرفة هذه العوامل إلى نقاط دخول للجهود التي تقودها البعثة، يحدد الجدول أيضاً كيف يمكن تحويل هذه العوائق إلى فرص لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

### الجدول ٣: العوائق والفرص الاجتماعية والثقافية

العوامل	العوائق	الفرص
الصور النمطية الجنسانية	<ul style="list-style-type: none"> <li>الآراء التي تعتبر أن النساء مجتمعات وأن الرجال فرديون ويعتمدون على المكانة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إثبات أن السمات المجتمعية تُشكل قوة في السياسة.</li> </ul>
أدوار الجنسين	<ul style="list-style-type: none"> <li>الآراء التي تعتبر السياسة "عالم الرجال" ومكان المرأة هو المنزل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التأكيد على فوائد وجود المزيد من النساء في الحياة العامة.</li> </ul>
وجهات النظر الثقافية	<ul style="list-style-type: none"> <li>المواقف الثقافية المناهضة للمساواة بين الجنسين في المجتمع والدين وما إلى ذلك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز المواقف الثقافية الأكثر قبولاً للمساواة بين الجنسين.</li> </ul>

<sup>٣٠</sup> رونالد إنجلهارت وبيبا نوريس (١٩٩٤). المدد المساعد: المساواة بين الجنسين والتغيير الثقافي حول العالم. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٣١</sup> بامبلا باكستون وشيري كونوفيتش (١٩٩٤). التمثيل السياسي للمرأة: أهمية الأيديولوجيا. القوى الاجتماعية، ١٢(١)، ٨٧-١١٣.

## العوامل المؤسسية

توفر العوامل المؤسسية البيئة السياسية وتحدد القواعد والنظم التي تعمل فيها الجهات الفاعلة السياسية والعوامل المؤثرة الرسمية وغير الرسمية للحياة السياسية. تتفاعل هذه العوامل مع المعايير الاجتماعية والثقافية والخصائص والقرارات على المستوى الفردي لتشكيل الفرص المتاحة للنساء والرجال للمشاركة السياسية وممارسة النفوذ السياسي. وتشمل العوامل المؤسسية التي تشكل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة سمات النظام الانتخابي ونظام الأحزاب السياسية والسياق السياسي والقانوني على نطاق أوسع. كما يمكن اعتبار سلوكيات النخبة في مواجهة هذه الفرص والقيود عوامل مؤسسية أيضاً حيث تعمل النخب كحراس على دخول المرأة إلى المؤسسات السياسية وإقصائها من المؤسسات السياسية والصوت السياسي.

تنقسم الأنظمة الانتخابية إلى ثلاث فئات رئيسية: أكثرية أو نسبي أو مختلط. يخلق كل نظام فرص هيكلية مختلفة للمستويات الأعلى والأدنى للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة. يتم تنظيم الأنظمة الأكثرية أو التعددية حول الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد حيث يتنافس المرشحون ضد بعضهم البعض ويمكن أن يفوز مرشح واحد فقط. ونظراً للأهمية الكبيرة لهذه المنافسات، تميل الأحزاب إلى تبني نهج محافظ فيما يتعلق بأنواع المرشحين الذين يختارونهم حيث يعتقدون أن الرجال سيكونون أكثر المرشحين "أماناً" أو "جاذبية" وبسبب عدم المساواة بين الجنسين على نطاق كبير، سيكون لديهم إمكانية أكبر للوصول إلى الموارد اللازمة للفوز في الانتخابات.

تختلف العوامل المؤثرة للاختيار بشكل عام في الأنظمة النسبية المنظمة حول القوائم الحزبية. تتنافس الأحزاب على عدد من المقاعد في كل دائرة انتخابية ولديها حوافز لطرح قوائم أكثر تنوعاً من المرشحين لجذب شرائح مختلفة من الناخبين.<sup>٣٢</sup> في أنظمة القوائم المغلقة، تحتفظ الأحزاب بالسيطرة الكاملة على ترتيب قائمة المرشحين. في أنظمة القوائم المفتوحة، يدلي الناخبون بأصواتهم للمرشحين الأفراد أينما ظهروا في القائمة. عندما تعطي الأحزاب الأولوية في اختيار المرشحات للمناصب العليا في القوائم الانتخابية، يمكن أن تفيد القوائم المغلقة بدرجة أكبر المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. وعندما يكون الناخبون أقل تحيزاً من مسؤولي الأحزاب، يمكن أن تكون القوائم المفتوحة أفضل للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة.<sup>٣٣</sup> تقدم الأنظمة المختلطة مزيج متنوع من العناصر الأكثرية والنسبية، ولكن بشكل عام، تميل حصة النساء المنتخبات إلى أن تكون أعلى في العنصر النسبي.<sup>٣٤</sup>

وقد نتج عن الانتشار السريع للحصص الانتخابية بين الجنسين في جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة زيادة بعض هذه الاختلافات في النظام الانتخابي. وتتخذ هذه التدابير الإيجابية ثلاثة أشكال رئيسية: المقاعد المحجوزة التي تخصص مقاعد للنساء في المجالس السياسية؛ والحصص الحزبية التي تتضمن تعهدات طوعية من قبل الأحزاب الفردية بتضمين حصة من النساء بين مرشحيها؛ والحصص التشريعية التي تتطلب من جميع الأحزاب ترشيح نسبة معينة من النساء.<sup>٣٥</sup> تطبق الحصص في بعض البلاد على كل من المناصب المنتخبية والمعيّنة على حد سواء، مما يتطلب تعيين حصة معينة من النساء كوزيرات في مجلس الوزراء أو كأعضاء في المحاكم العليا.<sup>٣٦</sup>

<sup>٣٢</sup> مانون تريملاي (محرر). (١٤٣٣). *المرأة والتمثيل التشريعي: النظم الانتخابية والأحزاب السياسية وحصص الجنسين*. نيويورك: بالجراف.

<sup>٣٣</sup> جورج دي شميت (١٤٣٠). انتخاب المرأة في أنظمة التمثيل النسبي للقوائم: اختبار الحكمة التقليدية. *الدراسات الانتخابية*، ٢٨ (٢)، ١٩٠-٢٠٣.

<sup>٣٤</sup> ريتشارد فينجروف وإل كريفي وإتش كريستش (١٤٢١). أثار النظام الانتخابي على تمثيل الجنسين: حالة الأنظمة المختلطة. *المجلة اليابانية للعلوم السياسية*، ١ (٢)، ١٩٧-٢٢٧.

<sup>٣٥</sup> منى ليندا كروك (١٤٣٠)، حصص المرأة في السياسة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

<sup>٣٦</sup> جنيفر إم بيسكوبو (١٤٣٦). الدول كناشطين في مجال المساواة بين الجنسين: تطور قوانين الحصص في أمريكا اللاتينية. *السياسة والمجتمع في أمريكا اللاتينية*، ٥٧ (٣)، ٢٧-٤٩.



تميل الحصص الانتخابية إلى أن تكون أسهل في التطبيق في الأنظمة النسبية حيث يتيح وجود مقاعد متعددة إمكانية إصدار مرسوم بتخصيص حصة معينة من مناصب القائمة للنساء. يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص في أنظمة القوائم المغلقة إذا كان القانون يفرض أيضاً متطلبات لتحديد وضع القوائم (على سبيل المثال، أن يشغل كل منصب ثالث في القائمة شخص من الجنس الآخر) وينص على رفض القوائم التي لا تمتثل لذلك. يكون أثر الحصص في أنظمة القوائم المفتوحة أقل قابلية للتنبؤ حيث أن الزيادة في حصة النساء في القوائم قد يقابلها أو لا يقابلها عدد الأصوات التي يتم الإدلاء بها للمرشحات.<sup>٣٧</sup> لكن قد يعمل أيضاً نظام الحصص في الأنظمة القائمة على الأغلبية خاصة إذا اتخذ شكل مقاعد محجوزة حيث يُسمح للنساء فقط بالترشح للانتخابات في دوائر انتخابية معينة.<sup>٣٨</sup> كما يمكن للحصص الحزبية والتشريعية أن تكون فعالة إذا كانت هناك قواعد قوية (أو إرادة سياسية) تضمن ترشيح النساء في الدوائر الانتخابية القابلة للفوز.<sup>٣٩</sup>

بالإضافة إلى الأنظمة الانتخابية، تلعب أنظمة الأحزاب السياسية دوراً في تشكيل فرص المرأة في المشاركة السياسية. يمكن أن يكون عدد الأطراف مهماً من عدة نواحٍ. في أنظمة الحزب الواحد، تتخذ الأحزاب الحاكمة غالباً خطوات علنية لإظهار شموليتها استجابةً للضغط المحلي والدولية، مما يؤدي إلى إدخال نظام الحصص للنساء وغير ذلك من المجموعات.<sup>٤٠</sup> في السياقات متعددة الأحزاب، قد تحفز الابتكارات التي يقوم بها أحد الأحزاب فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة لتقليد الأحزاب الأخرى.<sup>٤١</sup> لكن في حالة وجود أعداد كبيرة جداً من الأحزاب، قد يؤدي انتشار الأحزاب إلى نتائج عكسية على الفرص الانتخابية للمرأة، حيث يصبح عدد المقاعد المتاحة لكل حزب أقل من المقاعد التي يمكن أن يشغلها بمرشحيه وبهيمن الرجال على رؤوس القوائم الانتخابية.<sup>٤٢</sup> كما يمكن أيضاً أن تؤثر أيديولوجيات الأحزاب المهيمنة أو الرئيسية حيث ترغب الأحزاب اليسارية في أن تكون أكثر انفتاحاً على إشراك مرشحين متنوعين، على الرغم من أن الأحزاب الأكثر محافظة قد ترشح النساء أيضاً كوسيلة لجذب الناخبين. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تتبنى الأحزاب اليسارية نظام المحاصة الحزبية - وتنفذ الحصص التشريعية التي تفرضها الدولة - بسبب استعاداتها الأكبر لاستخدام استراتيجيات العمل الإيجابي.<sup>٤٣</sup>

<sup>٣٧</sup> مايكل جانكوفسكي وكامل مارسينكفيتش (١٤٤٠). هل يُعتبر غير فعال ويأتي بنتائج عكسية؟ تأثير نظام الحصص بين الجنسين في أنظمة التمثيل النسبي للقوائم المفتوحة. *السياسة والجنس*، ١٥ (١)، ٣٣-١. ميغيل، إل إف (١٤٢٩). التمثيل السياسي والنوع الاجتماعي في البرازيل: الحصص المخصصة للنساء وتأثيرها. *نشرة البحوث في أمريكا اللاتينية*، ٢٧ (٢)، ٢١٤-١٩٧.

<sup>٣٨</sup> راخيل بي بهافناني (١٤٣٠). هل تعمل الحصص الانتخابية بعد سحبها؟ أدلة من تجربة طبيعية في الهند. *المجلة الأمريكية للعلوم السياسية*، ١٠٣ (١)، ٢٣-٣٥. يون، إم واي (١٤٣٤). مقاعد خاصة للنساء في البرلمان وإرساء الديمقراطية: حالة تنزانيا. *دراسات المرأة في المنتدى الدولي*، ٤١، ١٤٣-١٤٩.

<sup>٣٩</sup> منى لينا كروك (١٤٣٠)، حصص المرأة في السياسة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

<sup>٤٠</sup> سارة سون بوش وبير زيتربيرغ (١٤٤٢). الحصص بين الجنسين والسمعة الدولية *المجلة الأمريكية للعلوم السياسية*، ٦٥ (٢)، ٣٢٦-٣٤١.

<sup>٤١</sup> ميكي كول (١٤٢٢). الأحزاب السياسية واعتماد نظام الحصص الجنسانية للمرشحين: تحليل عابر للحدود الوطنية. *مجلة السياسة*، ٦٣ (٤)، ١٢١٤-١٢٢٩.

<sup>٤٢</sup> جانا بيلشتر (١٤٤٣). الهندسة الانتخابية في الديمقراطيات الجديدة: الحصص القوية والأحزاب الضعيفة في تونس. *الحكومة والمعارضة*، ٥٧ (١)، ١٠٨-١٢٥.

<sup>٤٣</sup> مونا لينا كروك وجوني لوفيندوسكي وجوديث سكويرز (١٤٣٠). نظام المحاصة بين الجنسين ونماذج المواطنة السياسية. *المجلة البريطانية للعلوم السياسية*، ٣٩ (٤)، ٧٨١-٨٠٣.

على المستوى الفردي للأحزاب، توجد مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تشكل فرص المرأة في الوصول إلى النقاشات السياسية والتعبير عن رأيها فيها. بالإضافة إلى نظام الحصص الجنسانية لمرشحي الأحزاب، لدى بعض الأحزاب أقسام للنساء حيث توفر قناة محددة للنساء للانضمام إلى الأحزاب السياسية والتأثير على سياسات الحزب. قد توفر دساتير الأحزاب نقطة دعم أخرى للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة؛ وتضفي الطابع الرسمي على الإجراءات، على سبيل المثال، من أجل إشراك المرأة في اللجان التنفيذية الوطنية للأحزاب. كما يمكن أن تكون الأنظمة الأساسية للأحزاب والبرامج الانتخابية بمثابة مدخل لإضفاء الطابع الرسمي على التزامات الحزب بالمساواة بين الجنسين، سواء كجزء من هيكل الحزب أو من بين أولوياته في صنع السياسات العامة. فيما يتعلق بكل هذه العوامل، يُعتبر المستوى العام لإضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب مهم: حيث من المرجح أن تدعم الأحزاب، التي تُعتبر منظمات قوية ذات قواعد وهياكل راسخة، التقدم في برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة مقارنة بالمنظمات الضعيفة التي أنشئت كأدوات للسياسيين الأفراد.<sup>٤٤</sup>

يلعب قادة الأحزاب في معظم البلاد دورًا محوريًا في اختيار المرشحين، وبالتالي في تحديد ما إذا كان من المرجح أو غير المرجح فوز النساء في الانتخابات. وينطبق هذا الأمر حتى في الحالات التي تحدد فيها الانتخابات الأولية للأحزاب المرشحين الذين يتم ترشيحهم. وعلى الرغم من أن هذه القواعد تمكن أعضاء الحزب العاديين من المشاركة في اختيار المرشحين، إلا أن القادة قد يؤثروا بشكل كبير على النتائج. وتخلص معظم الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع إلى أن تحيز النخبة ضد المرأة يلعب دورًا حيويًا في تقليل فرص المرأة في الترشيح. وعلى الرغم من النخب تؤكد غالبًا على أن قراراتهم تستند إلى الجدارة، إلا أن الأبحاث تُظهر أنهم غالبًا ما يستخدمون اختصارات معلوماتية تعتمد على خصائص الخلفية كمقياس بديل لجودة المرشح.<sup>٤٥</sup> لا تعتمد هذه التقييمات على الصور النمطية الجنسانية فحسب، بل تعتمد أيضًا على التفضيلات والآراء الشخصية للحراس السياسيين الذين غالبًا ما يتبنون قيمًا أبوية التي تحافظ على هيمنة الرجل وتبعية المرأة. على سبيل المثال، وجدت دراسة في الولايات المتحدة أن رؤساء الأحزاب من الرجال أظهروا تفضيلًا ثابتًا للصفات التي ترتبط نمطيًا بالرجال، وهي صفات تعرفوا عليها أيضًا في أنفسهم.<sup>٤٦</sup>

كما تلعب الشبكات السياسية التي يهيمن عليها الرجال دورًا أيضًا حيث تقوم بإنشاء روابط وعلاقات ثقة بين الرجال الأكبر سنًا والأصغر سنًا مما يعزز استمرار التمثيل المفرط للرجال في الحياة السياسية خاصة في السياقات التي تكون فيها المحسوبية والزبائنية جزءًا لا يتجزأ من التوظيف السياسي. على الرغم من أن هذه الشبكات "غير رسمية" في كثير من الحالات، إلا أنها تُعتبر جزء لا يتجزأ من النظم القائمة التي تشكل مشاركة النساء والرجال. والعكس صحيح أيضًا إلى حد ما حيث تكون نسبة النساء في وفود الأحزاب إلى البرلمانات في جميع أنحاء أوروبا الغربية أعلى في الأحزاب التي يوجد فيها عدد أكبر من النساء في قيادة الحزب.<sup>٤٧</sup> وبالمثل، توفر الشبكات السياسية للنساء الإرشاد وروح الصداقة حيث يمكن أن تكون مصدرًا قويًا للدعم في تشكيل تحالفات لتعزيز مهن النساء وأجندتهن السياسية.<sup>٤٨</sup> لكن تكون هذه المجموعات غالبًا أقل رسوخًا وقوة من الشبكات السياسية التي يهيمن عليها الرجال منذ فترة طويلة، حيث لا يزال يتعذر على النساء الوصول إليها إلى حد كبير بسبب الوقت (في وقت متأخر من الليل) والمكان (الحانات وملاعب الجولف وغرف تبديل الملابس في الصالات الرياضية) الذي يتواصل فيه الأعضاء عادةً.

<sup>٤٤</sup> إلين بيارنيغارد وبار زيتربيرغ (١٩٣٢). إلغاء الحصص والحفاظ على التمثيل: التغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف في الأحزاب السياسية. التمثيل، ٤٧ (٢)، ١٨٧-١٩٩.

<sup>٤٥</sup> بيبي نوريس وجوني لوفيندوسكي (١٩١٥). التوظيف السياسي: الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية في البرلمان البريطاني. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج. <sup>٤٦</sup> ديفيد نيفن (١٩١٨). النخب الحزبية والمرشحات: شكل التحيز المرأة والسياسة، ١٩ (٢)، ٨٠-٥٧.

<sup>٤٦</sup> إلين بيارنيغارد (١٩٣٤). النوع الاجتماعي والمؤسسات غير الرسمية والتوظيف السياسي: شرح الهيمنة في التمثيل البرلماني. نيويورك: بالجريف.

<sup>٤٧</sup> ميكي كول كيتلسون (١٩٢٧). تحدي الأحزاب، وتغيير البرلمانات: النساء والمناصب المنتخبة في أوروبا الغربية المعاصرة. كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية أوهايو.

<sup>٤٨</sup> سارة ساتشلاينز (١٩٣٤). التفاوض على المؤسسات الجنسانية: صداقات المرأة البرلمانية. السياسة والجنس، ٩ (٢)، ١٥١-١٢٧؛ لوسينا دي ميكو (١٩٣٨)، الشبكات السياسية النسائية: تحديد القيادة وكسر الحواجز وتعزيز التغيير. واشنطن العاصمة: مركز ويلسون.

وأخيراً، يُعتبر السياق السياسي مهم على النطاق الأوسع في الإعداد للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة. تُعتبر هذه العوامل السياقية عوامل "مؤسسية" إلى الحد الذي يجعلها تشكل العوامل المؤثرة الرسمية وغير الرسمية للحياة السياسية. على سبيل المثال، يمكن للصراعات والإبادة الجماعية والفصل العنصري والسيطرة الأجنبية والتدخل العسكري في السياسة وعدم الاستقرار السياسي أن تؤثر بشكل كبير على السياسة المعاصرة. وقد يؤدي عدم الاستقرار السياسي والتحولات السياسية إلى إعاقة فرص المرأة في المشاركة وإبداء رأيها في الحياة السياسية، وذلك في المجتمع المدني والحكومة على حد سواء. لكن قد توفر هذه العوامل أيضاً فرص غير متوقعة لزيادة نسبة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، لا سيما في البلاد التي خرجت من فترات نزاع حيث ينصب التركيز على كتابة دساتير وقوانين انتخابية جديدة.<sup>٤٩</sup> لعب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ في عام ١٩٢١ دور حيوي في تسليط الضوء على الحاجة إلى إدراج المرأة والمنظور الجنساني في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وبالمثل، قد تؤدي التجارب الفصل العنصري والإبادة الجماعية، رغم ما تسببه من دمار للمجتمع، إلى زيادة الوعي بأهمية التغلب على أوجه عدم المساواة النظامية. قد يلهم ذلك الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على الهويات المشتركة مثل النوع الاجتماعي بدلاً من الانقسامات العرقية.<sup>٥٠</sup>

في المقابل، قد يؤدي النظام السياسي الذي يهيمن عليه الجيش إلى إغلاق قنوات مشاركة المرأة.<sup>٥١</sup> بالإضافة إلى ذلك، عندما تستخدم الأنظمة الاستبدادية السابقة نظام الحصص بين الجنسين، قد تفقد هذه التدابير مصداقيتها كأداة لتمكين المرأة في السياسة.<sup>٥٢</sup> قد يشعر المواطنون في البيئات التي تتأثر بالنزاعات بعدم الأمان الجسدي عند المشاركة في الأنشطة السياسية حيث تكون الناخبات والمرشحات معرضات للخطر بشكل خاص.<sup>٥٣</sup> يمكن للصراع أن يزيد من الانقسامات الاجتماعية على أساس الطبقة أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو الهوية القبلية أو الإثنية أو الدين أو الأيديولوجية، مما قد يؤدي إلى انقسام النساء ويقفل من أهمية التركيز على النوع الاجتماعي والسياسة.<sup>٥٤</sup> كما قد يؤدي صعود الأصولية الدينية والحركات المناهضة للنوع الاجتماعي إلى عرقلة أو عكس مسار التقدم في مجال حقوق المرأة والمشاركة السياسية والقيادة للمرأة لصالح أدوار أكثر تحفظاً بين الجنسين.

بالنسبة للنساء في المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، يمكن أن يؤدي تضيق أو إغلاق الفضاء المدني والسياسي إلى تقييد المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. تقلل الأنظمة الاستبدادية والرجعية من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير من خلال فرض قيود على التنظيم والتظاهر والاحتجاج وكذلك من خلال التضيق على التغطية الإعلامية من وسائل الإعلام المستقلة.<sup>٥٥</sup> كما يمكن أن يصاحب تقلص الحريات المدنية والسياسية رد فعل عنيف ضد حقوق المرأة ويساهم في تنامي العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص.<sup>٥٦</sup> لكن نادراً ما تقضي سياقات القمع المذكورة على نشاط النساء السياسي؛ بل تدفعهن بدلاً من ذلك إلى أن تقلل منه.

<sup>٤٩</sup> إيلي ماري تريب (١٩٣٦). *المرأة والسلطة في مرحلة ما بعد الصراع في أفريقيا*. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٥٠</sup> جريتش باور (١٩٢٩). *خمسون/خمسون بحلول عام ١٩٤١: نظام الحصص الانتخابية للجنسين في البرلمان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي*. *المجلة النسوية الدولية للسياسة*، ١٠ (٣)، ٣٦٨-٣٤٨.

<sup>٥١</sup> جريتش باور (١٩٣٩). "هل رأيت ما حدث لنساء السوق؟ إرث الحكم العسكري للقيادة السياسية النسائية في غانا؟ *مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة*، ٥ (١).

<sup>٥٢</sup> ريتشارد إي ماتلاند وكاتلين آيه مونتجومري (المحرران) (١٩٢٤). *وصول المرأة إلى السلطة السياسية في أوروبا ما بعد الشيوعية*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد؛ ماري تادرس (١٩٣٥). *سياسات التعبئة من أجل العدالة بين الجنسين في مصر من مبارك إلى مرسي وما بعده*. *أوراق عمل معهد دراسات التنمية*، ١٤٣٥ (٤٤٢)، ٣٥-١.

<sup>٥٣</sup> منى لينا كروك (١٩٤١) *العنف ضد المرأة في السياسة*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

<sup>٥٤</sup> منى لينا كروك و دي زد أوبراين (١٩٣١). *سياسات تمثيل المجموعات: نظام الحصص المخصصة للنساء والأقليات في جميع أنحاء العالم*. *السياسة المقارنة*، ٤٢ (٣)، ٢٧٢-٢٥٣.

<sup>٥٥</sup> كوني روغياندا وأندريا كريزان (١٩٤١). *التراجع الديمقراطي وردة الفعل العكسية ضد حقوق المرأة: فهم التيار*

<sup>٥٦</sup> تحديثات السياسة النسوية نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يقدم الجدول ٤ أمثلة على بعض العوائق التي تشكلها العوامل المؤسسية أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ولتناول كيفية ترجمة معرفة هذه العوامل إلى نقاط دخول للبرامج، يحدد الجدول أيضًا كيف يمكن تحويل هذه العوائق الخاصة إلى فرص تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

#### الجدول ٤: العوائق والفرص المؤسسية

العوامل	العوائق	الفرص
الأنظمة الانتخابية	<ul style="list-style-type: none"> <li>القواعد التي تقدم حوافز لعدم المساواة وتفضل الرجال.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع قواعد تحفز ممارسات المساواة بين الجنسين.</li> </ul>
الأحزاب السياسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>ممارسات التوظيف التي تفضل الرجال على النساء.</li> <li>قواعد الحزب وهيكله التي تستبعد النساء الأعضاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>وضع ممارسات تعزز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.</li> <li>وضع قواعد وهيكل حزبية تشمل وتُعزز أصوات النساء.</li> </ul>
السياق السياسي	<ul style="list-style-type: none"> <li>سياقات عدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى إقصاء المرأة.</li> <li>الممارسات التي تقوض سلامة النساء الناشطات سياسيًا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الاستفادة من لحظات التغيير لإتاحة الفرص السياسية.</li> <li>إعداد آليات دعم ضد العنف.</li> </ul>

#### العوامل الفردية

يركز المكون الثالث من النظام البيئي السياسي على القرارات التي تتخذها النساء على المستوى الفردي حيث تمنع أو تدعم وصول النساء وصوتهن كمجموعة إلى الفضاءات السياسية. تشكل هذه القرارات الفردية، التي تستند إلى المعايير الاجتماعية والثقافية والمؤسسات السياسية، بشكل أساسي من يشارك ويؤثر في السياسة، وبالتالي المستويات العامة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

تقترح الأبحاث حول التوظيف السياسي مسارًا من أربع مراحل للوصول إلى المناصب المنتخبة بدءًا من مجموعة كبيرة من المواطنين المؤهلين للترشح للمناصب إلى مجموعة أصغر من الطامحين الذين يتقدمون كمرشحين محتملين، ثم إلى الذين يتم اختيارهم فعليًا كمرشحين، وصولًا إلى الذين يحصلون في النهاية على المناصب المنتخبة. وهكذا يحدد هذا النموذج ثلاث نقاط انتقال رئيسية:

١. الانتقال من المؤهلين إلى الطامحين (المعروض من المرشحين المحتملين) .
  ٢. الانتقال من متطلع إلى مرشح (الطلب على المرشحين ذوي مواصفات معينة) .
  ٣. الانتقال من مرشح إلى منتخب (العملية الانتخابية نفسها) <sup>٥٧</sup>.
- وقد اهتم الباحثون في مجال النوع الاجتماعي بشكل خاص بتحديد أي النقاط الانتقالية التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن نقص تمثيل المرأة. تنقسم الحجج إلى ثلاث فئات أساسية

١. حجة الطموح السياسي: هناك عدد قليل من النساء اللاتي يرغبن في الترشح.
٢. حجة تحيز النخبة: هناك نقص في الطلب على المرشحات من جانب لجان اختيار المرشحين.
٣. حجة تحيز الناخبين: يفر الناخبين من التصويت للمرشحات.

تشير معظم دراسات التمثيل السياسي للمرأة إلى تحيز النخبة باعتباره التفسير الرئيسي وتسلط الضوء على المعتقدات الأبوية الراسخة بعمق بين الحراس السياسيين باعتبارها العامل الرئيسي الذي يحول دون وصول المرأة إلى الحياة السياسية ونفوذها في الحياة السياسية. لكن يدرك معظم العلماء أيضًا أنه على عكس الطبيعة الخطية لنموذج التوظيف السياسي (وتماشياً مع النموذج الاقتصادي للعرض والطلب)، تتفاعل هذه المراحل الثلاث أيضًا مع بعضها البعض. على سبيل المثال، قد يؤثر تحيز النخبة على عرض النساء اللاتي يرغبن في الترشح: فإذا لم تر النساء نساء أخريات يترشحن كمرشحات، فقد يستبعدن إمكانية العمل السياسي ويتبعدن عن السياسة تمامًا. يمكن أن يشكل تحيز النخبة أيضًا تصورات تحيز الناخبين. ومن خلال عدم ترشيح النساء، أو من خلال وضع المرشحات بشكل كبير في دوائر انتخابية خاسرة أو في قوائم مناصب غير موثوقة، قد تشير النخب إلى قلة الأصوات التي حصلت عليها النساء لإخفاء دورها في هندسة الخسائر الانتخابية للنساء.

وتشكل العوامل على المستوى الفردي المعروض من المرشحات المحتملات للمناصب السياسية بشكل عام حصة النساء اللاتي ترغبن في المشاركة في أدوار سياسية أخرى مثل التصويت والنشاط. يُبرز البحث حول الطموح السياسي طبيعته المتأثرة بشكل كبير بالجنس. قامت دراسة طموح المواطن باستطلاع آراء حوالي ٣٨٠٠ مرشح مؤهل في الولايات المتحدة حيث تم تقسيمهم بالتساوي بين النساء والرجال في المهن الأربع التي تسبق غالبًا العمل في السياسة الأمريكية: القانون والأعمال التجارية والتعليم والنشاط السياسي. على الرغم من وجود مستويات مماثلة من النشاط والاهتمام السياسيين، إلا أن المرشحات المؤهلات كن أقل احتمالاً بكثير من الرجال من خلفيات اجتماعية واقتصادية ومهنية مماثلة للتفكير في الترشح للانتخابات والبدء في الترشح بشكل فعلي. ويكمن السبب المحتمل في أنه على الرغم من أنهم كن مؤهلات بشكل مماثل للترشح للمنصب، إلا أن النساء كن أكثر احتمالاً من الرجال بأكثر من الضعف لتأكيد أنهن "غير مؤهلات على الإطلاق" للترشح للمنصب ونصف احتمال اعتقادهن بأنهن سيفزن بالفعل.<sup>٥٨</sup>

<sup>٥٧</sup> منظمة العفو الدولية (١٤٤٠) . تحدي السلطة ومكافحة التمييز: دعوة للعمل من أجل الاعتراف بالدفاعات عن حقوق الإنسان وحمايتهن. لندن: منظمة العفو الدولية. يتزايد أيضًا العنف ضد الصحفيات لكن هذا ليس محور تركيز إطار التقييم المذكور.

<sup>٥٨</sup> بيبا نوريس وجوني لوفيندوسكي (١٤١٥). التوظيف السياسي: الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية في البرلمان البريطاني. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

لا يقتصر العرض من المرشحين المحتملين على الطموح. كما تشكل الموارد مثل الوقت والمال والخبرة السياسية أيضًا حسابات الطامحين وتحدد وجهات نظرهم حول ما إذا كانوا يشعرون أنهم مؤهلون للترشح للمنصب أم لا.<sup>٥٩</sup> لا يمكن للمرأة أن تحقق طموحاتها السياسية بدون موارد. وبالفعل، تشير بعض الأدلة إلى أن النساء قد يحتجن إلى موارد أكبر من الرجال لإطلاق حملة سياسية بنجاح. وتواجه النساء معركة شاقة بسبب الصور النمطية الجنسانية حيث قد تدفع الناخبين إلى استخلاص استنتاجات غير دقيقة فيما يتعلق بسماتهن الشخصية ومواقفهن الأيديولوجية وألوياتهن السياسية.<sup>٦٠</sup> كما من المتوقع أكثر أن يقول المواطنون الذين يتبنون آراء أكثر تقليدية أن مكان المرأة هو المنزل وأن المرأة "ضعيفات" جداً لتتجحن في الحكم.<sup>٦١</sup> قد تفسر التصورات التي تعتبر النساء مرشحات أضعف لماذا من المتوقع أكثر أن تواجه النساء اللاتي يشغلن مناصب حاالية معارضين أكثر من نظرائهن الرجال في مرحلتي الانتخابات التمهيدية والعامية،<sup>٦٢</sup> على الرغم من أنهن غالباً ما يتفوقن على نظرائهن الذكور أثناء توليهم المنصب.<sup>٦٣</sup>

يمكن أن يكون تقديم الدعم للنساء المرشحات أمراً مهماً لسد الفجوات بين الطموحات والموارد. عندما يشجع قادة الأحزاب الأفراد على ترشيح أنفسهم، فإنهم يميلون إلى تركيز جهودهم على ترشيح الرجال بدلاً من النساء.<sup>٦٤</sup> وهذا الأمر مهم بالنسبة للتمثيل لأن النساء يعتمدن أكثر من الرجال على وجود دعم تنظيمي وحزبي لترشيحاتهن.<sup>٦٥</sup> بالإضافة إلى التشجيع، يمكن أن يساعد دعم جمع التبرعات في زيادة الموارد المتاحة للنساء لإطلاق حملاتهن السياسية والفوز بها. يمكن أن تعزز برامج التدريب ثقة النساء بأنفسهن وتحسن مهارتهن في الحملات الانتخابية، مما يمكنهن من عرض مؤهلاتهن بشكل أكثر فعالية. يمكن أن يسهم التصدي للعنف ضد المرأة في السياسة، سواء على الصعيد الشخصي أو عبر الإنترنت، في حماية النساء اللاتي تسعين إلى ممارسة حقوقهن السياسية، مما يقلل من التكاليف المتصورة لممارسة مهنة سياسية ونشاط سياسي بشكل عام.<sup>٦٦</sup>

أخيراً، من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الناخبين يحملون صورةً نمطيةً جندرية حول كفاءة وخصائص المرشحين، إلا أن هذه الآراء نادراً ما تترجم إلى سلوك انتخابي. بل إن الانتماء الحزبي غالباً ما يلعب دوراً أكبر بكثير في اختيار الناخبين حيث يدلي المواطنون بأصواتهم لأحزابهم المفضلة بغض النظر عن جنس المرشح.<sup>٦٧</sup> إلى الحد الذي يلعب فيه الجنس دوراً، تشير الأدلة إلى أنه يعمل بشكل كبير لصالح النساء. على سبيل المثال، في أيرلندا التي تستخدم نظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل في الانتخابات،<sup>٦٨</sup> يمارس الناخبين التمييز ضد المرأة حتى عندما تتاح لهم الفرصة للاختيار بين المرشحين من الرجال والنساء من نفس الحزب.<sup>٦٩</sup> تظهر نتائج مماثلة في التجارب الافتراضية وكذلك في المنافسات الانتخابية في العالم الحقيقي.<sup>٧٠</sup>

<sup>٥٩</sup> جينيفر إل لوليس وريتشارد إل فوكس (١٤٢٦). يتطلب الأمر مرشحاً: لماذا لا تترشح النساء للمناصب السياسية؟. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٦٠</sup> بيبي نوريس وجوني لوفيندوسكي (١٤١٥). التوظيف السياسي: الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية في البرلمان البريطاني. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٦١</sup> إم إل ماكديرموت (١٤١٧). إشارات التصويت في الانتخابات ذات معلومات محدودة: جنس المرشح كمتغير اجتماعي في الانتخابات الحديثة في الولايات المتحدة. المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، ٢٧٠-٢٨٣.

<sup>٦٢</sup> كاتلين دولان وكيرا سانبونماتسو (١٤٢٠). الصور النمطية الجنسانية والمواقف تجاه التوازن بين الجنسين في الحكومة. بحوث السياسة الأمريكية، ٣٧ (٣)، ٤٠٩-٤٢٨.

<sup>٦٣</sup> جينيفر إل لوليس وكاثارين بيرسون (١٤٢٩). السبب الرئيسي لنقص تمثيل المرأة؟ إعادة تقييم الحكمة التقليدية. مجلة السياسة، ٧٠ (١)، ٦٧-٨٢.

<sup>٦٤</sup> سارة أنزيا وكريستوفر بيرري (١٤٣٢). تأثير جاكلي (وجيل) روبنسون: لماذا تتفوق عضوات الكونغرس على أعضاء الكونغرس؟ المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، ٥٥ (٣)، ٤٧٨-٤٩٣؛ جيفري لازاروس وأيمي ستيجر والت (١٤٣٩). الضعف الجندري: كيف تعمل المرأة بجهد أكبر للبقاء في منصبها. أن أربور: مطبعة جامعة ميشيغان.

<sup>٦٥</sup> جينيفر إل لوليس وريتشارد إل فوكس (١٤٢٦). يتطلب الأمر مرشحاً: لماذا لا تترشح النساء للمناصب السياسية؟. نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

<sup>٦٦</sup> سوزان جيه كارول وكيرا سانبونماتسو (١٤٣٤). يمكن لمزيد من النساء الترشح: الجنس والمسارات إلى الهيئات التشريعية في الولايات. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد. <sup>٦٧</sup> مونا لينا كروك (١٤٤١)، العنف ضد المرأة في السياسة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

<sup>٦٨</sup> كاتلين دولان (١٤٣٥). الصور النمطية للجنسين وتقييمات المرشحين والتصويت للمرشحات: ما الذي يهيم حقاً؟ المجلة الفصلية للأبحاث السياسية، ٦٧ (١)، ٩٦-١٠٧؛ ريتشارد إي ماثلاند وغونيش مراد تيزكور (١٤٣٢). النساء كمرشحات: دراسة تجريبية في تركيا. السياسة والجنس، ٧ (٣)، ٣٦٥-٣٩٠.

<sup>٦٩</sup> يدلي كل ناخب بصوت واحد لمرشح واحد في سياق متعدد المرشحين لمناصب متعددة.

<sup>٧٠</sup> جابل ماكليروي ومايكل مارش (١٤٣١). جنس المرشح واختيار الناخبين: تحليل من نظام تصويت تفضيلي متعدد الأعضاء. المجلة الفصلية للبحوث السياسية، ٦٣ (٤)، ٨٢٢-٨٣٣.

<sup>٧١</sup> روزاريو كونا أجيلار وسكوت ديسبوساتو (١٤٣٦). مجموعات الاختيار والجنس واختيار المرشحين في البرازيل. دراسات انتخابية، ٣٩، ٢٣٠-٢٤٢؛ آر موري ومنى لينا كروك وكيه آيه أوبيلو (١٤٣٣). لماذا يتم اعتماد نظام الحصص بين الجنسين؟ الواقعية الحزبية والتكافؤ في فرنسا. المجلة الفصلية للبحوث السياسية، ٦٥ (٣)، ٥٢٩-٥٤٣.



يلخص الجدول ٥ العوائق التي تشكّلها العوامل الفردية أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ولتناول كيف يمكن أن تترجم المعرفة بهذه العوامل إلى نقاط انطلاق للبرامج، يحدد الجدول أيضاً كيفية تحويل هذه العوائق إلى فرص لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

#### الجدول ٥: العوائق والفرص الفردية

العوامل	العوائق	الفرص
الطاقة الاستيعابية	● مهارات وخبرة محدودة في الأدوار القيادية السياسية.	● توفير برامج تدريبية وتنموية تركّز على القيادة السياسية والحوكمة.
الموارد	● نقص الموارد المالية وغير ذلك من الموارد للحفاظ على المشاركة.	● زيادة إمكانية وصول المرأة إلى الموارد بما في ذلك في مجالات جمع التبرعات والتواصل السياسي.
الدعم	● عدم تشجيع المرأة على المشاركة والقيادة في السياسة.	● تشجيع النساء على المشاركة والقيادة. ● بناء ثقة المرأة بنفسها.

### إجراء تقييم للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

يسعى تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة إلى الإجابة عن الأسئلة الأربعة في مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة (انظر الجدول ٢):

- هل تشارك المرأة سياسياً كمواطنة في أي مجموعة كبيرة من الأدوار السياسية الممكنة؟
- هل تمارس المرأة الاستقلال والنفوذ السياسي كمواطنة؟
- هل تعمل المرأة كقائدة سياسية سواء في مناصب منتخبة أو غير منتخبة؟
- هل تمارس المرأة الاستقلال والنفوذ السياسي كقائدة سياسية؟

يشير نهج النظام البيئي إلى أنه يجب الإجابة على هذه الأسئلة بشكل كلي واستكشاف الأدوار المشتركة للعوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية في خلق العوائق والفرص التي تشكّل أنماط المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ويتطلب التعبير عن العوامل المؤثرة بدقة استراتيجية بحثية متعددة الأبعاد باستخدام أساليب بحثية مختلفة للحصول على أفكار ثاقبة من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية.

يشرح هذا القسم هيكل التقييم ويوفر معلومات عملية لتصميم البحث وإجرائه ويقدم الأدوات النوعية التي تم إعدادها لدعم التقييم.

## هيكل التقييم

يهدف هذا التقييم إلى فهم الوضع الراهن للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة بشكل أفضل وتحديد التحديات والعوائق (المعتقدات والسلوكيات والجهات الفاعلة) كأساس للتوصيات لتوسيع نطاق الفرص وتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في بلد معين. ستستخدم البعثة التي تدعم البحث التقرير النهائي والعرض التقديمي وأداة البحث التحويلي للمساهمة في تحقيق المنفعة العامة وتحديد المجالات ذات الأولوية حيث من المرجح أن تحقق استثماراتها الدبلوماسية وبرامجها أكبر تأثير.

يتكون التقييم من ثلاثة أجزاء موضحة أدناه.

### الجزء الأول: تحديد الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة

يتضمن الجزء الأول من التقييم تعيين فريق بحثي وتحديد الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. باستخدام أدوات البحث النوعي، يجب على فريق البحث استخلاص الاتجاهات المتعلقة بالمكونات الأربعة لمصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة: الوصول إلى المشاركة والسلطة في المشاركة والوصول إلى القيادة والسلطة في القيادة.

**الخطوة ١: توظيف فريق البحث.** يمكن للبعثة أن تكلف بإجراء البحث بشكل مباشر أو تستخدم آلية مركزية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة. في حالة تكليف البعثة بإجراء البحث مباشرة، فإنها ستقوم بتعيين فريق تقييم. في حالة استخدام آلية مركزية، سيدعم موظفي مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة التعاقد والتوظيف تحت إشراف البعثة. وسيقود كل فريق تقييم خبير في الشؤون الجنسانية والسياسة لديه خبرة ذات صلة بالبلد (في حال عدم توفر خبير محلي) ويساعده خبير أو خبيران آخران في الشؤون الجنسانية والسياسة في البلد وخبير لوجستيات وربما أحد موظفي البعثة. إذا سمحت الموارد، ينبغي دعم فريق التقييم بمستشار في الشؤون الجنسانية والسياسية لدعم مراقبة الجودة في التصميم والعمل الميداني والتحليل. يُفضل أن يكون لدى عضو واحد على الأقل من الفريق خبرة مباشرة في العمل في سياقات التنمية السياسية عبر الأحزاب السياسية. يعزز هذا الفهم السياقي وشبكات الاتصالات القائمة عملية البحث وتقديم التوصيات.

**الخطوة ٢: إجراء الاستعراض المكتبي.** يبدأ تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة باستعراض مكتبي شامل للبيانات والبحوث الموجودة عن البلد المعني لإثراء تقرير الاستراتيجية وتنفيذ البحوث واستخدام البيانات (انظر كتيب العمل). وبالإضافة إلى المواد التي تقدمها الجهات المانحة والمواد الأكاديمية، يجب أن يشمل الاستعراض المكتبي أيضاً النصوص القانونية والمؤسسية ذات الصلة مثل قوانين الانتخابات والعنف ضد المرأة في السياسة واللوائح الداخلية للأحزاب، إلخ. سيحدد الاستعراض المكتبي الاتجاهات والثغرات والأسئلة التي سيُسترد بها تصميم البحث. لا يعتبر الاستعراض المكتبي ناتجاً محدداً، ولكن تقرير الاستراتيجية يسترشد به ويعمل بمثابة تحليل الاقتصاد السياسي لإعداد التقرير النهائي.

**الخطوة ٣: إعداد تقرير الاستراتيجية.** سيقوم فريق البحث بإعداد تقرير استراتيجية بالاعتماد على الأسئلة الرئيسية التي تم تحديدها في الاستعراض المكتبي لكي تراجع البعثة وتعلق عليه. سيتضمن التقرير لمحة عامة عن المنهجية بالإضافة إلى منظور مقترح للتحليل متعدد الجوانب مثل الجغرافيا والقطاع والطبقة الاجتماعية وما إلى ذلك. سُدلي جميع موظفي البعثة والسفارة الرئيسيين بأرائهم حول مجالات التركيز المقترحة للبحث من خلال اجتماع أو تعليقات.

**الخطوة ٤: عقد جلسة إحاطة عن الاستخدام.** وبمجرد استلام تقرير الاستراتيجية، ستنظم البعثة جلسة إحاطة عن التصميم لتناول مجموعة من التطبيقات الممكنة لنتائج البحث وتحديد الأولويات. وتشمل العوامل التي قد تأخذها البعثة في الاعتبار توقيت الانتخابات القادمة أو غير ذلك من الفرص السياسية السانحة أو دورات تصميم البرامج أو الاهتمام بين المجتمع الدبلوماسي.

## الجزء الثاني: جمع البيانات وتحليلها

يتضمن الجزء الثاني من التقييم ربط أنماط البلد التي تم الكشف عنها في الجزء الأول بالعوائق والفرص المتاحة لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

**الخطوة ١: إجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية.** يقدم كتيب العمل إرشادات لتحليل البيانات لمساعدة فريق البحث في تفسير البيانات التي تم جمعها باستخدام طريقتي البحث.

**الخطوة ٢: تحليل البيانات.** يجب أن يحدد فريق البحث في الخطوة الأولى من التحليل العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية التي تشكل إقصاء المرأة وإدماجها كفاعل سياسي في البلد. ورقة عمل تحليل الأطراف المعنية لإزالة العوائق وتوفير الفرص. تتمثل الخطوة الثانية من التحليل في ربط العوامل التي تم تحديدها في الخطوة الأولى بمؤيدين ومعارضين محددين للجهود المبذولة من أجل تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. وقد تشمل الأطراف المعنية المذكورة الجهات الفاعلة في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. يتم تنظيمها حسب القطاع. وتطلب من فريق البحث تلخيص العوائق والفرص. وفي كل حالة، يتم الإشارة إلى الجهات الفاعلة المحددة المسؤولة بشكل أساسي، سواء عن إبقاء العائق في مكانه أو عن احتمال خلق فرص للعمل.

## الجزء الثالث: استخدام البيانات

يتمثل الجزء الثالث من التقييم في كتابة التقرير النهائي حيث يتم تجميع وتنظيم المواد التي تم جمعها وتحليلها في الجزأين الأول والثاني. يوفر كتيب العمل نموذجًا للتقرير ويحدد الأقسام التي يجب تضمينها في التقرير النهائي وما يجب أن يتضمنه كل قسم.

**الخطوة ١: إعداد النواتج النهائية.** سيقوم فريق البحث بإعداد تقرير نهائي يحدد الفرص والعوائق والتوصيات باستخدام النماذج المتوفرة في كتيب العمل. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الفريق بإعداد عرض تقديمي وأداة البحث التحويلي استناداً إلى التقرير النهائي. سيتم توفير هذه الموارد باللغة الإنجليزية واللغات المحلية ذات الصلة.

**الخطوة ٢: ورشة عمل عن الاستخدام.** ستسهم نواتج التقييم في تحقيق الصالح العام وتعميق الفهم حول المشاركة السياسية والقيادة للمرأة التي يمكن أن يستخدمها مختلف الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لتعزيزها المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ستستخدم البعثة النواتج النهائية كأساس لورشة عمل عن الاستخدام في مراجعة التوصيات وتحديد الأولويات القابلة للتنفيذ ووضع خطة عمل للنشر والاستجابات الدبلوماسية والبرنامجية.

## أدوات التقييم

ويستخدم التقييم ثلاث أدوات بحثية: الاستعراض المكتبي والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية. وتوفر هذه الأدوات مصادر نوعية من الأدلة لفهم الوضع الحالي بشكل أفضل والعوائق التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة لتعزيزها، وذلك بإشراك مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية ومجموعات متنوعة من النساء.

سيستخدم الاستعراض المكتبي في هذا التقييم البيانات الكمية والنوعية الموجودة لتكوين صورة أساسية مفصلة للعوامل المؤثرة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في بلد معين. وتسعى الأدوات الأخرى اللتان تم إعدادهما بالاشتراك مع هذا الإطار إلى إنشاء بيانات جديدة. تستخدم مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية أسئلة للحصول على أفكار على مستوى الأفراد والمجموعات حول العوامل المؤثرة للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة. ويختلفان من حيث أن المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين تهدف إلى جمع آراء المستجيبين الفرديين - في هذه الحالة مقدمي المعلومات الرئيسيين الذين لديهم معرفة متخصصة في مجال المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. وعلى النقيض من ذلك، تستخدم مجموعات النقاش البؤرية مجموعات نقاش صغيرة مع أنواع مختلفة من الأطراف المعنية للكشف عن وجهات النظر المتنوعة والخلافات المحتملة حول الأسئلة الرئيسية.

تتم مناقشة كل أداة من هذه الأدوات بمزيد من التفصيل أدناه مع نماذج للمواضيع والأسئلة الموضحة في الاستعراض المكتبي ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية في كتيب العمل. هناك أيضًا عينات نموذجية سيقوم فريق التقييم بتعديلها اعتمادًا على الأطراف المعنية المستهدفين والاستفادة من مجالات خبراتهم الخاصة. يتضمن كتيب العمل أيضًا إرشادات لترجمة الأفكار التي تم الحصول عليها من هذه الأدوات إلى إجابات على الأسئلة المطروحة في إطار تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

## الاستعراض المكتبي

يُعتبر الاستعراض المكتبي نقطة البداية للتقييم حيث يتم استثمار الكثير من الوقت والموارد لضمان أن يكون التقييم كاملاً ودقيقاً قدر الإمكان. سيساعد الاستعراض المكتبي الشامل في إثراء التقييم بطرق قيمة من خلال مساعدة الفريق على طرح الأسئلة ذات الصلة وفهم البيانات وتجنب جمع البيانات الموجودة بالفعل على نطاق واسع. تقدّم إرشادات الاستعراض المكتبي في كتيب العمل موارد محددة لتحديد البيانات حول الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل المؤسسية. يجب إعطاء الأولوية للأسئلة التي لا يمكن الإجابة عليها في الاستعراض المكتبي في جمع البيانات باستخدام الأدوات الأخرى.

وبما أن البعثة بصدد إجراء التقييم، ينبغي أن يبدأ الموظفون في تجميع البيانات ذات الصلة لإدراجها في الاستعراض المكتبي. ولضمان الاستفادة الاستعراض المكتبي من الأعمال السابقة للبعثة التي تدعم البحث، ينبغي على الفريق أن يطلب مواد أساسية من البعثة ومن الجهات المانحة والشركاء الآخرين العاملين في البلد. على سبيل المثال، يجب أن يتضمن الفريق مواد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتعلقة بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة بما في ذلك تقييمات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة وتحليلات الاقتصاد السياسي وتقييمات النزاع والتقييمات الانتخابية. كما ينبغي على الفريق مراجعة استراتيجية التنمية والتعاون القطري للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومحفظة البرامج في البلد لفهم البرامج السابقة والحالية والمستقبلية المتعلقة ببرنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. يجب عليهم البحث عن أي مواد تقييم قد تقدّم أفكار عن الإنجازات والتحديات التي حددتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركاؤها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الفريق أيضاً الرجوع إلى مجموعة واسعة من المصادر الأولية والثانوية المحلية والدولية على حد سواء. وقد تشمل هذه المصادر الدراسات الأكاديمية والأدبيات الرمادية وقواعد بيانات المساواة بين الجنسين والبيانات الانتخابية والحكومية واستطلاعات الرأي العام وتقارير المجتمع المدني والتقييمات التي أعدتها جهات مانحة دولية أخرى وغير ذلك من الشركاء المنفذون حول المساواة بين الجنسين والديمقراطية والانتخابات والأحزاب السياسية والتحولات السياسية وحقوق الإنسان. يجب أن ينصب التركيز على جمع المعلومات عن البلد بما في ذلك التركيبة السكانية والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات السياسية ذات الصلة والتاريخ والمسار الديمقراطي والتشريعات المحلية والضمانات الدستورية المتعلقة بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والأنظمة الأساسية للحزب ومدونات السلوك الحزبية المتعلقة بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي وقعها البلد أو لم يوقعها.

كجزء من الاستعراض المكتبي، سيقوم فريق التقييم بإعداد تقييم تحليل الاقتصاد السياسي وتحديد العمليات والمؤسسات والجهات الفاعلة السائدة وكيفية توزيع السلطة والتنافس عليها. سيكشف تحليل الاقتصاد السياسي أو يطرح أسئلة ليتم تناولها في البحث عن المواقف والمصالح والحوافز والمؤسسات التي تساعد على تحقيق التغيير أو تحبطه. يجب اختبار العوائق التي تم تحديدها كجزء من عملية تحليل الاقتصاد السياسي في مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية ثم ربطها بالفرص والتوصيات في التقرير النهائي.

### مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

وتسعى مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين إلى التواصل مع المطلعين على الأسرار الداخلية لمعرفة العوائق التي تعترض سبيل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، ثم استكشاف فرص تعزيزها. يحتوي كتيب العمل على سبعة أدلة للمقابلات وأسئلة مصممة خصيصاً لتناسب خبرات وأفكار مختلف الأطراف المعنية. يجب على فريق التقييم مراجعة هذه الأدلة واقتراح التعديلات التي تتناسب مع السياق المحلي في تقرير الاستراتيجية لتراجع البعثة وتبدي ملاحظاتها عليه.

تتراوح المدة المتوقعة للمقابلات بين ٤٥-٦٠ دقيقة. ويُقترح زيادة مدة المقابلات التي تُجرى مع النساء السياسيات والخبيرات في مجال المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بما في ذلك النساء في المجتمع المدني. لكن في حالة التأخير أو القيود الزمنية التي يفرضها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، تتضمن نماذج المقابلات أيضاً نماذج أسئلة ذات أولوية يُشار إليها بالخط العريض إذا احتاج فريق البحث إلى تقليل عدد الأسئلة التي سيتم طرحها. ينبغي لفريق البحث أن يتشاور عن كتيب مع موظفي البعثة لوضع قوائم الأشخاص الذين ستجرى معهم المقابلات. وينبغي للبعثة أن تسهل اتصالات البحث حيثما أمكن بما في ذلك تسهيل التعارف وتوفير معلومات الاتصال.

فيما يتعلق بالأسئلة المحددة، يكون دليل المرأة السياسية مخصص للمقابلات مع النساء اللاتي ترشحن لمناصب سياسية (سواء بنجاح أو فشل) أو شغلن مناصب قيادية سياسية. وللاستغلال الوقت على أفضل وجه، ينبغي أن يبدأ الفريق بالنساء السياسيات اللاتي نشطن بشكل خاص في دعم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة حيث من المرجح أن يكون لديهن أكبر قدر من الخبرة ورؤية ثاقبة بشأن الأسئلة التي سيتم طرحها. يكون دليل الرجل السياسي مخصص للمقابلات مع الرجال الذين ترشحوا لمناصب سياسية أو أعضاء في الأحزاب، سواء كانوا منتخبين أو غير منتخبين. وللاستغلال الوقت على أفضل وجه، يجب أن يبدأ الفريق بأعضاء الحزب من الرجال من الأحزاب السياسية الرئيسية مثل تلك الممثلة في أو مع التجمعات الحزبية في البرلمان وأحزاب المعارضة الرئيسية (إن لم تكن في البرلمان). يجب أن تتضمن العينة بشكل مثالي أي رجال نشطين بشكل خاص في تعزيز أو معارضة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة من أجل تضمين وتفسير أوسع نطاق من وجهات نظر الحراس السياسيين المذكورين.

يتناول دليل قادة الأحزاب المقابلات مع قادة الأحزاب من الرجال والنساء. وينبغي أن يركز الفريق على التعامل مع الأطراف المعنية من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والتركيز على كبار القادة وأعضاء اللجان التنفيذية الوطنية للأحزاب. يُستخدم دليل مسؤولين الانتخابات لإجراء مقابلات مع أعضاء هيئات إدارة الانتخابات والمواطنين العاديين الذين يعملون كموظفين في مراكز الاقتراع. كما يمكن أن يكون بمثابة أساس لإجراء مقابلات مع مراقبي الانتخابات. ينبغي أن يركز الفريق على الوصول إلى الأطراف المعنية المعنيين بتنفيذ السياسة الانتخابية وأولئك المكلفين بالتركيز تحديداً على النوع الاجتماعي والانتخابات بما في ذلك من خلال مراقبة الانتخابات.

يستخدم دليل خبراء المشاركة السياسية والقيادة للمرأة لإجراء مقابلات مع خبراء في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. قد يشمل هؤلاء الخبراء أكاديميين ومسؤولين حكوميين وصحفيين أو خبراء إعلاميين آخرين وممثلين عن المجموعات النسائية وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني. يتناول دليل الجهات المانحة والشركاء المنفذين المقابلات مع الجهات المانحة والشركاء الذين مولوا أو نفذوا برامج لتعزيز ببرنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. يتناول دليل موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المقابلات مع موظفي البعثة والسفارة الحاليين (وربما السابقين).

## مجموعات النقاش البؤرية

وتسعى مجموعات النقاش البؤرية إلى معرفة المزيد عن العوائق التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المرتبطة بها من خلال محادثات يتم إجراؤها بين مجموعات صغيرة من الأطراف المعنية. وبخلاف المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، تهدف مجموعات النقاش البؤرية إلى إشراك أعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاعات ذات الصلة. ويتضمن كتيب العمل خمسة نماذج لمجموعات النقاش البؤرية وأسئلة مصممة خصيصاً لتناسب خبرات وأفكار مختلف الأطراف المعنية. يجب على فريق التقييم مراجعة هذه الأدلة واقتراح التعديلات التي تتناسب مع السياق المحلي في تقرير الاستراتيجية لتراجع البعثة وتبدي ملاحظاتها عليه.

تتراوح المدة المتوقعة لمجموعات النقاش البؤرية من ٦٠ إلى ٩٠ دقيقة ينبغي أن ينظر فريق البحث في تنظيم مجموعات بؤرية متعددة للنساء في المجتمع المدني والنساء في الأحزاب السياسية في مختلف المناطق الجغرافية. قد يكون من الممكن عقد عدد أقل من المجموعات البؤرية - وقد يجد النساء والرجال المنتخبين محلياً صعوبة أكبر في التعامل مع الأطراف المعنية في المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية. يُعتبر تنظيم مناقشات خاصة بالذكور فقط أمر ضروري لاستكشاف أفكارهم حول النوع الاجتماعي والتوقعات الاجتماعية والمواقف الشخصية حيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة المرأة على الوصول إلى السياسة والمشاركة فيها. ليس القصد من هذه المناقشات استخدامها لتأكيد صحة أن ما تقوله النساء يحدث. تم إعداد هذا التقييم على فرضية أننا نصدق النساء. لكن لأن الرجال على نفس القدر من الأهمية إن لم يكن أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بإزالة العوائق أمام المشاركة السياسية للمرأة، فمن المهم أن نفهم بشكل عميق وكبير آرائهم ومواقفهم تجاه المرأة وكذلك الديمقراطية الشاملة للجنسين. كما يمكن لهذه المناقشات عند مقارنتها مع النتائج المستخلصة من سطح المكتب والمناقشات مع النساء أن تلقي الضوء على التضارب بين ما يقوله الرجال ويفعلوه بالفعل. ينبغي على الفريق أن يحاول، قدر الإمكان، تنظيم عدة مجموعات بؤرية مع الشباب والشبان للتعرف على الاختلافات المحتملة بين الأجيال مع النساء والرجال الأكبر سناً.



بالنسبة لكل قطاع، يجب أن يقوم فريق البحث بتوظيف ستة إلى ثمانية مشاركين لكل مجموعة نقاش بؤرية. قد يجعل عدد أقل من المشاركين المناقشات الجماعية أقل إنتاجية بينما قد لا تتيح الأعداد الكبيرة فرصاً كافية لجميع أعضاء المجموعة للتحدث. في كلتا الحالتين، يجب أن يحرص فريق البحث على تجنب هيمنة شخص أو شخصين على المحادثة وإيجاد طرق فعالة لجذب المزيد من الأعضاء الهادئين إلى محادثة المجموعة. لتشجيع المناقشة، يجب على المنسق مشاركة مجموعة من القواعد الأساسية قبل طرح السؤال الأول. يجب أن يقسم فريق البحث المشاركين إلى مجموعتين إحداهما للرجال والأخرى للنساء على أن يهدف إلى تنويع المشاركين من حيث العمر والأقدمية والخلفيات الديموغرافية. يجب على المنظمين أيضاً تقسيم المجموعات حسب الانتماء الحزبي بحيث تشارك النساء من نفس الحزب في نفس المجموعة البؤرية. قد يتم تسجيل هذه المجموعات البؤرية لأغراض تدوين الملاحظات بدقة لكن يجب أن يحصل المنسق على موافقة جميع المشاركين قبل البدء. في كلتا الحالتين، يجب على المساعد تدوين ملاحظات مكتوبة تسجل فيها المواضيع الرئيسية.

## الاعتبارات العملية

### توظيف فريق بحث

يعد تشكيل فريق بحثي متمكن أمراً حيوياً لنجاح تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. على الرغم من أن التوازن الدقيق للمهارات بين أعضاء الفريق قد يختلف، إلا أنه يجب على البعثة والمتعهد الذين يدعمون البحث تعيين فريق بحثي يجمع بين الخبرة الموضوعية والمعرفة المحلية. تُعتبر الخبرة في مجال النوع الاجتماعي والسياسة ومعرفة العوامل الرئيسية السياسية في البلاد أمراً ضرورياً لضمان أن يتم جمع البيانات وتحليلها بشكل مدروس ويتم استخلاص الاستنتاجات بدقة. إذا سمحت الموارد، ينبغي أيضاً تعيين مستشار في الشؤون الجنسانية والسياسة يتمتع بمعرفة وخبرة عالمية لضمان الجودة والمواءمة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة العالمية وإطار النوع الاجتماعي. في معظم الحالات، سيتطلب توظيف الفريق الأمثل القيام بالإعلان عن الوظائف على الصعيدين الدولي والمحلي لجذب أكبر عدد من المتقدمين، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون عملياً دائماً بسبب ضيق الوقت.

يجب أن يضم فريق البحث قائد وعضو أو عضوين إضافيين وخبير لوجستيات. يجب أن يتمتع رئيس الفريق بخبرة كبيرة في مجال الشؤون الجنسانية والسياسة وأن يكون على دراية بالأساليب النوعية وأن يتمتع بمهارات تحليل وكتابة قوية باللغة الإنجليزية لعرض العوائق بوضوح وتقديم توصيات للاستجابة لها. يجب أن يتمتع أعضاء الفريق بالخبرة في مجال النوع الاجتماعي والسياسة في البلد المعني وأن تكون لديهم خبرة سابقة في استخدام أساليب البحث الكمي أو النوعي. يجب أن يكون لدى عضو واحد على الأقل من أعضاء الفريق خبرة في إجراء مجموعات بؤرية. يجب أن يفهم خبير اللوجستيات بشكل عميق المتطلبات المتعلقة بترتيب وإجراء البحوث في البلد بما في ذلك تحديد المواعيد وترتيب الانتقال. ولهذه الأسباب، يجب أن يتم تعيينه أو تعيينها على المستوى الوطني وأن يجيد لغة أو أكثر من اللغات المحلية.

في معظم الحالات، يجب أن يتم تعيينهم على المستوى الوطني وأن يجيدوا لغة أو أكثر من اللغات المحلية. لكن في بعض الحالات، يُنصح بتعيين خبراء دوليين لاستكمال الفريق. وهذا مهم بشكل خاص عندما تكون الخبرة الشاملة محدودة في سياق البلد أو عندما يكون الفريق المحلي أقل إلماماً بأطر عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

سيضمن كتيب العمل إرشادات أكثر تفصيلاً لتوظيف فريق البحث بما في ذلك نماذج من الاختصاصات لكل فئة من أعضاء الفريق. كما يناقش دور البعثة المكلفة بالبحث والتي ينبغي أن تتعاون عن كثب مع فريق البحث للوصول إلى الأطراف المعنية الرئيسيين وتقديم المشورة والملاحظات بشأن جمع البيانات وتحليلها عند الاقتضاء، وقيادة الجهود المبذولة للتنسيق مع الشركاء الدوليين والمحليين بشأن التوصيات المحتملة. ولهذه الأغراض، ينبغي للبعثة التي تكلف بإجراء البحث أن تفكر في ضم أحد موظفيها إلى فريق البحث.

## تنظيم البحث

كما هو مذكور أعلاه، يمكن للبعثات أن تكلف بإجراء البحث مباشرة، أو أن تستعين بمتعهد خارجي لتنسيق البحث باستخدام آلية نشاط التعلم والتقييم والبحث ٢. في حالة التعاقد مع متعهد خارجي، ينبغي أن تضع البعثة بروتوكولات الاتصالات المطلوبة وتحدد وتيرة التواصل. يمكن للمتعهد تنسيق توظيف فريق التقييم وتصميم البحث ودعم فريق التقييم لوجستياً أثناء البحث والتحليل.

بعد تعيين فريق البحث، تتمثل مهمته الأكثر إلحاحاً في تنظيم مجموعة من الاجتماعات لتخطيط استراتيجية البحث. بالإضافة إلى التعرف على بعضنا البعض، يجب على الأعضاء ترتيب مكانة أو اجتماع شخصي مع موظفي البعثة للبدء في وضع قائمة بجهات الاتصال. يجب أن يقرروا من سيكون مسؤولاً بشكل أساسي عن أي المهام. على سبيل المثال، جمع المصادر للاستعراض المكتبي وإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين وإدارة مجموعات النقاش البؤرية. يجب عليهم مناقشة ما إذا كانت الأدوات تحتاج إلى أي مراجعة أو تحديث من حيث نطاقها أو محتواها. كما يجب عليهم وضع خطة لتخزين المواد البحثية والوصول إليها.

كجزء من هذه المحادثات، يجب أن يناقش فريق البحث أفضل الطرق لتسلسل جمع البيانات وتحليلها. يجب أن يبدأوا بالاستعراض المكتبي حيث سيضع البلد في سياقها الصحيح ويسهل جمع البيانات ويساعد في تحديد جهات الاتصال البحثية المحتملة. أثناء إجراء الاستعراض المكتبي، يجب أن يبدأ خبير اللوجستيات في التواصل مع الأطراف المعنية المحتملين وإضافة الأسماء والأوقات والمواقع إلى جدول زمني رئيسي يكون متاح لجميع أعضاء فريق البحث. قد يفكر فريق البحث في هذه المرحلة المبكرة في إعطاء الأولوية لإجراء مقابلات مع خبراء المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والمانحين والشركاء المنفذين الذين سيكون عندهم مجال أكبر لاطلاع الفريق على العوامل المؤثرة للبلد واقتراح أسماء وتفاصيل الاتصال بالأشخاص الآخرين المحتملين الذين يمكن إجراء مقابلات معهم.

يجب أن يبدأ الفريق بعد ذلك في ترتيب مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية. لضمان مشاركة واسعة، ينبغي للبعثة الداعمة للبحث أن تساعد الفريق في التواصل مع الأطراف المعنية الرئيسيين. قد يستلزم ذلك في بعض الحالات ربطهم بشريك منفذ لديه علاقات حيث سيقوم بعد ذلك بتقديمهم بشكل مباشر. وفي حالات أخرى، قد يكون لدى البعثة نفسها العلاقات والقدرة على إجراء الاتصالات. يجب على الفريق التفكير في أفضل ترتيب لهذه الأدوات وتحليل كل مجموعة من البيانات بمفردها ثم مقارنة هذه النتائج مع الأفكار التي توفرها المصادر الأخرى.

من أجل تحقيق الكفاءة، يجب أن يقرر فريق البحث أفضل تقسيم للعمل بحيث يقود أعضاء الفريق المختلفون كل أداة من الأدوات ويساعد الأعضاء الآخرون في تنفيذها عند الاقتضاء. طوال مرحلة جمع البيانات، يجب أن يجتمع فريق البحث بشكل منتظم سواء افتراضياً أو شخصياً لمناقشة كيفية تقدّم العمل. وبالإضافة إلى الاجتماع بالبعثة في بداية البحث، ينبغي أن يهدف الفريق إلى الاجتماع مع موظفي البعثة في منتصف البحث وفي نهايته عند إعداد التقرير النهائي. وبمجرد كتابته، ينبغي تعميم التقرير والناتج النهائية الأخرى على أعضاء الفريق وكذلك على البعثة للحصول على تعليقاتهم قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.

للمزيد من الإرشادات المحددة بما في ذلك تخزين البيانات والمواد، راجع كتيب عمل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

### الوصول إلى الأطراف المعنية الرئيسيين في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تتطلب أدوات تقييم برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة من فريق البحث التعامل مع مجموعة متنوعة من مقدمي المعلومات الباحثين. ولتحقيق أفضل استفادة من الموارد، ينبغي أن يركّز الفريق على الجهات الفاعلة التي لديها معرفة ببعض أبعاد المشاركة السياسية والقيادة للمرأة النابعة من عملها كسياسيين ونشطاء وأعضاء أحزاب ومسؤولي انتخابات وأكاديميين ومنفذين ومناجين وغيرهم. ولضمان إجراء البحوث مع البشر بشكل أخلاقي، يوفر قسم كتيب عمل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، الوصول إلى الأطراف المعنية الرئيسيين في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، إجراءات ونماذج نصية للحصول على موافقة عن علم من المشاركين المحتملين.

يقدم هذا القسم أيضاً إرشادات حول أنواع الأطراف المعنية في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة الذين ينبغي التعامل معهم من أجل التقييم واستهداف مجموعات بحثية مختلفة من السكان لإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية. في كل حالة، يجب على فريق البحث الاستفادة من جهات اتصال البعثة والاستفادة من شبكاتهم الشخصية وتطبيق تقنيات كرة الثلج حيث تقترح الأطراف المعنية، الذين وافقوا على ذلك، أطراف أخرى قد تكون على استعداد للمشاركة. من بين كل مجموعة من الأطراف المعنية، يجب أن يضم الفريق كلاً من النساء والرجال على حد سواء وأن يهدف إلى تحقيق التنوع بين المشاركين من حيث الخصائص الديموغرافية والانتماءات الحزبية. يلخص الجدول ٦ فئات الأطراف المعنية الذين ينبغي التعامل معهم لكل أداة بحث.

من أجل تقديم توصيات لتغيير المعايير والمواقف والتنظيمات السياسية، يجب على فريق التقييم التعامل مع أولئك الذين لديهم سلطة حالياً في النظام البيئي. يُعتبر إشراك الرجال في البحث أمر ضروري لتحليل المعايير الأبوية الجنسانية الأبوية التي تدعم المؤسسات السياسية في النظام السياسي البيئي. يستفيد الرجال، ولا سيما القادة، من المعايير الجنسانية الضارة ويروجون لها على حد سواء. يجب أن ينظر فريق البحث بعين الشك إلى استجاباتهم ويحدد فرص تغيير السلوكيات. وفي الوقت نفسه، ونظراً لتوزيع السلطة بين الأطراف المعنية، يجب على الباحثين أن يأخذوا بعين الاعتبار ما يقوله المستجيبون وما لا يقولونه في تفسير مدى دقة الإجابات ودرايتها.

## الجدول ٦: ملخص الأدوات والأطراف المعنية

أداة البحث	فئات الأطراف المعنية
المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	<ul style="list-style-type: none"> <li>● النساء السياسيات</li> <li>● رجال السياسة</li> <li>● قادة الأحزاب</li> <li>● المسؤولون الانتخابيون</li> <li>● خبراء في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة (أكاديميون ومسؤولون حكوميون حاليون وسابقون وصحفيون وممثلون عن مجموعات المجتمع المدني النسائية والشبابية ومجموعات مراقبة الانتخابات).</li> <li>● الجهات المانحة والشركاء المنفذون.</li> <li>● الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وموظفو السفارة.</li> </ul>
مجموعات النقاش البؤرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المرأة في المجتمع المدني (بما في ذلك الشباب بشكل منفصل).</li> <li>● النساء في الأحزاب السياسية (بما في ذلك الشباب بشكل منفصل).</li> <li>● النساء المنتخبات محلياً</li> <li>● العاملات في مجال الإعلام</li> <li>● الرجال في المجتمع المدني (بما في ذلك بشكل منفصل مع الشباب).</li> </ul>

## ملخص الجدول الزمني

سيطلب إكمال تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة نحو ثلاثة إلى أربعة أشهر.<sup>٧١</sup> يجب أن يُخصص الشهر الأول لإجراء الاستعراض المكتبي بما في ذلك نظرة عامة على بيانات استطلاع الرأي الحالية عن برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والتخطيط للبحث. يجب أن يركز الشهر المقبل على طلب وإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية. يجب تخصيص الشهر التالي لتحليل وكتابة التقرير النهائي بينما يجب تخصيص الشهر الأخير لجولة واحدة حيث تقوم البعثة فيها بمراجعته ويقوم فريق البحث بتنقيحه. يُرجى ملاحظة أن طلب وتحديد موعد لإجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية يمكن أن تكون أكثر أجزاء التقييم صعوبة واستهلاكاً للوقت. وعلى هذا النحو، يجب على فرق البحث أخذ ذلك في الاعتبار في عملية التخطيط.

<sup>٧١</sup> وهذا ينطبق على عملية التقييم نفسها بدءاً من الاجتماع الافتتاحي وحتى تقديم المسودة الأولى للتقرير. قد يستغرق الأمر نحو شهر واحد حتى يتمكن المتعهد من تعيين أعضاء فريق التقييم والبعثة لجمع المواد.

المتعهد/التقييم فريق التقييم	البعثة	شهر	
توظيف وتعيين فريق التقييم	مراجعة إطار عمل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة التكليف بتقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة واختيار المتعهد	١	الجزء الأول: التحديد الحالي وضع المشاركة السياسية والقيادة للمرأة
إجراء الاستعراض المكتبي وإعداد تقرير الاستراتيجية		٢	
الاجتماع الافتتاحي والتحضير لجمع البيانات	عقد جلسة إحاطة عن الاستخدام الاجتماع الافتتاحي	٣	
إجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومجموعات النقاش البؤرية	المشاركة في العرض التقديمي الموجز	٤	الجزء الثاني: جمع وتحليل البيانات
تحليل البيانات وإعداد النواتج ومراجعتها	التعليق على التقرير	٥	الجزء الثالث: الاستخدام البيانات
	ورشة عمل عن الاستخدام ووضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل	٦	

## الجزء الأول من التقييم: تحديد وضع المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

ويتمثل الجزء الأول من التقييم في تحديد الوضع الراهن للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. وباستخدام الأدوات المبينة في القسم السابق، ينبغي أن يسعى فريق البحث إلى الإجابة على الأسئلة الواردة أدناه والتركيز على اتجاهات المشاركة السياسية والقيادة السياسية للمرأة وكذلك على أبعاد الوصول والسلطة في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. لا تظهر هذه الأسئلة، التي تتناول خطوطاً عريضة من الاستفسار، في جميع الأدوات. كما لا يتم بالضرورة صياغة الأسئلة في الأدوات بنفس الطريقة بالضبط.

## جلسة إحاطة عن الاستخدام

أثناء قيام فريق التقييم بالبحث المكتبي وإعداد تقرير الاستراتيجية، ينبغي على فريق البعثة إعداد وإجراء جلسة إحاطة عن الاستخدام الداخلي. تهدف هذه الإحاطة إلى تعزيز "عقلية الاستخدام"، مما يؤدي إلى صياغة الاستخدام بشكل واضح وبناء فهم مشترك لعملية تعزيز الاستخدام.

على الرغم من أنه يتم تقديم بعض الأفكار والإرشادات أدناه حول جلسة الاستخدام، إلا أنه من المتوقع أن يختلف هيكلها ومحتواها بناءً على الجمهور. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي للفرق هو: **ما هو الأفضل لضمان ترجمة النتائج والاستنتاجات والتوصيات إلى إجراءات ملموسة؟**

## تحديد المشاركة السياسية للمرأة

تشير المشاركة السياسية إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة التي يمكن للمواطنين المشاركة فيها للتأثير على عملية صنع القرار السياسي أو حل المشاكل الجماعية. يتضمن الجدول ٧ الأسئلة العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة ويوضح كيفية ارتباط مسألتي الوصول والسلطة. يجب على فريق التقييم أن يفكر في الأسئلة الأكثر صلة بسياق البلد وينقح الأسئلة ذات الأولوية مع موظفي البعثة خلال الاجتماع الافتتاحي وفي تقرير الاستراتيجية.

### الوصول إلى المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تسعى أسئلة الوصول إلى تقييم إمكانية وصول المرأة إلى المشاركة السياسية والتركيز على المؤشرات الرقمية المتعلقة بالنساء كناخبات وناشطات وعضوات في الأحزاب ومسؤولات في الانتخابات.

### المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة

وتسعى أسئلة السلطة إلى تقييم صوت المرأة وفعاليتها في المشاركة السياسية والتركيز على التمكين السياسي للمرأة كناخبة وناشطة وعضوة في الأحزاب ومسؤولات في الانتخابات.

### الجدول ٧: تحديد مشاركة المرأة

إمكانية الوصول إلى	السلطة
هل يتم تسجيل النساء للتصويت بنفس معدلات الرجال؟ هل هناك أي اختلافات بين المجموعات الفرعية للنساء؟	هل تستطيع النساء ممارسة حقهن في التصويت دون تدخل من أفراد الأسرة أو غير ذلك من الجهات الفاعلة؟ هل يتم استهداف فئات معينة من النساء أكثر من غيرها؟
ما هي نسبة إقبال الناخبين من الرجال مقابل النساء؟ هل هناك أجزاء من البلاد، أو مجتمعات معينة، تكون فيها نسبة مشاركة النساء في التصويت مرتفعة أو منخفضة بشكل خاص؟ هل تختلف معدلات الإقبال في الانتخابات بين مجموعات مختلفة من النساء؟	إذا كانت هناك منظمات نسائية مستقلة في المجتمع المدني، فما مدى قوتها؟ هل توصل أصوات النساء بشكل فعال وفاعل؟
هل توجد مجموعات نسائية مستقلة في المجتمع المدني؟ ما مدى تمثيلها لتنوع النساء بين السكان؟	

إمكانية الوصول إلى	السلطة
	سمعت؟
هل تشارك النساء في الأنشطة السياسية الأخرى، مثل التوقيع على العرائض أو حضور المظاهرات، بنفس معدلات مشاركة الرجال؟ هل هناك أي اختلافات بين المجموعات الفرعية للنساء؟	هل تستطيع النساء المشاركة في الأنشطة السياسية دون تدخل من أفراد الأسرة أو الجهات الفاعلة الأخرى؟ هل يختلف ذلك باختلاف المجموعات الفرعية المختلفة من النساء؟
هل تشكل النساء وحدة مرئية خلال الاحتجاجات أو الحركات الاجتماعية؟ هل هناك أي احتجاجات أو حركات تهيمن عليها النساء بشكل خاص؟ ما هي طبيعة هذه الاحتجاجات أو الحركات الاحتجاجية؟	هل هناك فرص للنساء في المجتمع المدني لإثراء عملية صنع القرار الحكومي؟ إذا كان هناك جهاز حكومي معني بالمرأة، (على سبيل المثال، وزارة للمساواة بين الجنسين)، هل هناك قنوات محددة للتواصل مع هذا الجهاز والتأثير على عمله؟
هل تنشط النساء في منظمات المجتمع المدني التي لا تركز على قضايا النوع الاجتماعي تحديداً؟ أي نوع من المنظمات؟	هل كانت هناك منظمات نسائية رسمية، فما مدى قوتها؟ هل يتبعون ببساطة خط الحزب؟ هل هي نشطة وفعالة في توصيل صوت المرأة؟
هل هناك منظمات نسائية رسمية مرتبطة بالحكومة أو الحزب الحاكم في أنظمة الحزب الواحد؟	في السياقات المتأثرة بالنزاعات: هل للنساء المواطنات أي صوت أو تأثير في عملية السلام أو الانتقال السياسي؟
في السياقات المتأثرة بالنزاعات: هل للنساء المواطنات أي صوت أو تأثير في عملية السلام أو الانتقال السياسي؟	ما هي نسبة النساء بين أعضاء الحزب؟ هل النساء أكثر حضوراً في بعض الحفلات مقارنة بأخرى؟
كيف وإلى أي مدى تساهم عضوات الحزب في إعداد إجراءات وسياسات الحزب؟	هل يتم تناول النوع الاجتماعي في الأنظمة الأساسية أو اللوائح أو البرامج السياسية للحزب؟
ما مدى أهمية المساواة بين الجنسين في سياسة الحزب وأهدافه السياسية؟ هل تروج الأحزاب لصور عادلة ومنصفة وإيجابية للنساء السياسيات عند وضع الرسائل الموجهة إلى وسائل الإعلام واختيار المتحدثين الرسميين للأحزاب؟	



إمكانية الوصول إلى	السلطة
هل للأحزاب السياسية أجنحة نسائية؟ إذا كان الأمر كذلك، فأى الأحزاب السياسية؟	إلى أي مدى تساعد الأجنحة النسائية في تحديد أو تقديم آراء حول اختيار المرشحين؟ كيف وإلى أي مدى تساهم الأجنحة النسائية في إعداد إجراءات وسياسات الحزب؟
هل تخدم النساء في هيئة إدارة الانتخابات بأعداد متساوية؟ ما هي نسبة النساء العاملات في مراكز الاقتراع؟	ما الأدوار التي تلعبها المرأة في هيئة إدارة الانتخابات؟ هل لهن رأي في سياسات هيئة إدارة الانتخابات وقراراتها؟ هل يعملن كرؤساء أو مشرفات على مراكز الاقتراع أو مراكز التصويت أو مراكز إحصاء الأصوات؟
هل لدى هيئة إدارة الانتخابات سياسة بشأن إدماج الجنسين؟	إذا كان الأمر كذلك، فما الذي تتكون منه هذه السياسة، وهل هي فعالة في تحقيق أهدافها؟
هل لدى هيئة إدارة الانتخابات وحدة أو مديرية للشؤون الجنسانية؟	إذا كان الأمر كذلك، فهل لدى هذا القسم ميزانية كافية وموظفون مخصصون لذلك؟ ما هي الصلاحيات الرسمية وغير الرسمية التي تتمتع بها؟
ما هي نسب النساء من مراقبي الانتخابات ووكلاء الأحزاب؟ إلى أي مدى يتم تمثيل مجموعات متنوعة من النساء كمراقبين للانتخابات المحلية؟	هل تستطيع النساء اللاتي تعملن كمراقبات للانتخابات مراقبة جميع جوانب العملية الانتخابية؟ هل تتضمن منهجيات المراقبة تركيزاً صريحاً على العوائق التي تحول دون تحقيق مشاركة المرأة وقيادتها خلال جميع مراحل العملية الانتخابية؟ هل يُمثل تحليل التهديد بالعنف ضد المرأة وحدوثه في السياسة والحياة العامة - بأشكاله على الإنترنت وخارجها - عنصر أساسي في التقييمات الشاملة لنزاهة الانتخابات؟

## القيادة السياسية للمرأة

تشير القيادة السياسية إلى الأنشطة التي يمكن للمرأة المشاركة فيها كممثلة سياسية منتخبة وغير منتخبة.

يتضمن الجدول ٨ الأسئلة المتعلقة بالقيادة السياسية للمرأة ويوضح كيفية ارتباط الأسئلة المتعلقة بالوصول والسلطة ببعضها البعض.

## الوصول إلى المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

وتسعى الأسئلة المتعلقة بالوصول إلى تقييم وصول المرأة إلى القيادة السياسية والتركيز على المؤشرات العددية المتعلقة بالمرأة كمرشحة ومسؤولة منتخبة ومعينة وقيادية في الأحزاب والمجتمع المدني.

## المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة

وتسعى الأسئلة المتعلقة بالسلطة إلى تقييم صوت المرأة وفعاليتها في القيادة السياسية والتركيز على التمكين السياسي للمرأة كمرشحات ومسؤولات منتخبات ومعينات وقيادات حزبية وقيادات المجتمع المدني.

## الجدول رقم ٨: تحديد قيادة المرأة

إمكانية الوصول إلى	السلطة
ما هي نسبة النساء بين المرشحين السياسيين على المستوى الوطني؟ هل يتم وضع المرشحات في المناصب التي يمكن انتخابها أو الفوز بها بنفس الدرجة التي يتم وضع الرجال فيها؟ هل هناك اختلافات بين الأحزاب فيما يتعلق بترشيح النساء؟ ما مدى تنوع المرشحات من حيث خلفياتهن الديموغرافية؟	هل تستطيع النساء تولي المناصب التي تم انتخابهن أو تعيينهن فيها؟ هل ينطبق هذا الوضع على جميع فئات النساء؟
إذا توفرت البيانات: ما هي نسبة النساء بين المرشحين على المستوى دون الوطني؟	ما هي مهام اللجان التي تحصل عليها المرأة في البرلمان؟ هل يتم تمثيل المرأة بشكل زائد في بعض اللجان وبشكل ناقص في لجان أخرى؟ إذا كان الأمر كذلك، فأين منها؟ هل تعكس هذه المهام الأفكار التقليدية حول أدوار الجنسين حيث يتم تعيين النساء بشكل رئيسي في مجالات القضايا "الأنثوية"؟ هل يتم تعيين النساء والرجال على قدم المساواة في اللجان التي تعتبر مرموقة أو مهمة؟
ما هي حصة المرأة في البرلمان الوطني؟ هل يتم تمثيل النساء بالتساوي في مختلف الأحزاب السياسية؟ ما مدى تنوع النائبات من حيث خلفياتهن الديموغرافية؟	هل تعكس حصة المرأة في القيادة البرلمانية أو مهام اللجان ورئاسة اللجان نسبتها في البرلمان؟ أين توجد أكبر الفجوات؟
إذا توفرت البيانات: ما هي حصة المرأة في الحكومات دون الوطنية؟	هل تبقى النساء المنتخبات في مناصبهن، أم يفقدن مناصبهن بسرعة أو يستقيلن من مناصبهن؟
هل هناك تجمع نسائي في البرلمان؟	هل ينطبق هذا الوضع على جميع فئات النساء؟
هل هناك تجمع نسائي في البرلمان؟	إذا كان الأمر كذلك، فهل هو رسمي أم غير رسمي؟ ما هي الموارد التي تتمتع بها، إن وجدت؟ هل يُعتبر التجمع النسائي لاعب أساسي أم هامشي داخل البرلمان؟ هل تشارك النساء من مختلف الأحزاب على قدم المساواة في عملهن؟
ما هي حصة المرأة في مجلس الوزراء الوطني؟ ما مدى تنوع الوزارات من حيث خلفياتهن الديموغرافية؟	ما هي الحقائق الوزارية التي تشغلها الوزارات في الحكومة؟ هل تُعتبر هذه المحافظ الوزارية مرموقة أو مهمة؟ هل النساء في مجلس الوزراء مسؤولات إلى حد كبير عن الحقائق "الأنثوية" مثل الأطفال أو الثقافة أو التعليم، أم أنهن موزعات بالتساوي على مجالات السياسة العامة؟

إمكانية الوصول إلى	السلطة
	هل تبقى المرأة في الحكومة في منصبها، أم أنها سرعان ما تفقد منصبها أو تستقيل منه؟ هل ينطبق هذا الوضع على جميع فئات النساء؟
كم يبلغ عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب في السلطة القضائية في الحكومة؟ هل يتم شغل هذه المناصب بالانتخاب أم بالتعيين؟ هل تعكس النساء في القيادة تنوع النساء في المجتمع؟	ما هي المناصب القيادية، إن وجدت، التي تشغلها النساء في السلطة القضائية؟ هل تعتبر هذه المناصب مرموقة أو قوية؟
	هل تبقى المرأة في القيادة القضائية في منصبها، أم أنها سرعان ما تفقد منصبها أو تستقيل منه؟ هل ينطبق هذا الوضع على جميع فئات النساء؟
في السياقات التي تتأثر بالنزاعات: هل تشارك المرأة في أدوار قيادية في عملية السلام أو مؤسسات وعمليات الانتقال السياسي؟	في السياقات التي تتأثر بالنزاعات: هل للقيادات النسائية صوت أو تأثير في عملية السلام أو الانتقال السياسي؟ هل تستطيع التأثير على مدى مراعاة الاتفاقات والمؤسسات الناتجة عن ذلك للفوارق بين الجنسين وإحداث تغيير في هذا الشأن؟
بالإضافة إلى قيادة المنظمات النسائية في المجتمع المدني، هل تعمل النساء كقائدات لمنظمات المجتمع المدني التي لا تركز على قضايا النوع الاجتماعي تحديداً؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي أنواع المنظمات التي يقودونها؟	هل تؤثر القيادات النسائية في المجتمع المدني على السياسة أو السياسة العامة؟ ما هي طبيعة هذا التأثير؟
هل تشغل النساء مناصب قيادية في مجموعات مراقبة الانتخابات؟	هل تستطيع القيادات النسائية داخل مجموعات المراقبين التأثير على نطاق وتركيز جهود المناصرة بعد الانتخابات لضمان أن تراعي الإصلاحات ذات الأولوية التي تطرحها مجموعات المواطنين المراقبين النوع الاجتماعي وتحديث تغييراً؟
هل تعمل النساء كقائدات داخل هيئة إدارة الانتخابات؟	هل تستطيع النساء اللاتي تعملن في هيئة إدارة الانتخابات التأثير في أي جانب من جوانب العملية الانتخابية؟ وعلى وجه الخصوص، هل يشاركون في حماية الحقوق السياسية للمرأة من خلال عملهم؟

## الجزء الثاني من التقييم: تحليل العوائق والفرص

يتضمن الجزء الثاني من التقييم ربط أنماط البلد التي تم الكشف عنها في الجزء الأول بالعوائق التي تعيق المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وفرص تعزيزها. يجب أن يحدد فريق البحث في الخطوة الأولى من التحليل العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية التي تشكل إقصاء المرأة وإدماجها كفاعل سياسي في البلد. تتمثل الخطوة الثانية من التحليل في ربط العوامل التي تم تحديدها في الخطوة الأولى بمؤيدين ومعارضين محددين للجهود المبذولة لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد. وقد تشمل الأطراف المعنية المذكورة الجهات الفاعلة في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

**تحلل ورقة العمل** التي تحلل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة العوائق التي تعترض سبيل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة أمامها. عند التفكير في الأسئلة الواردة أدناه، يجب على الفريق أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية تشكيل العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية للأنماط المحددة التي تم اكتشافها في الجزء الأول. تشير ورقة العمل المذكورة إلى الأدوات التي قد تقدم أفضل الإجابات على هذه الأسئلة.

**توفر ورقة عمل تحليل الأطراف المعنية**، التي تم تنظيمها حسب القطاع، مساحة لفريق البحث لتلخيص العوائق والفرص، وفي كل حالة، تحديد الجهات الفاعلة المسؤولة بشكل أساسي عن إبقاء العائق في قائمًا - أو التي يمكن الاستفادة منها في خلق فرص محتملة للعمل.

وكما هو الحال في الجزء الأول، ينبغي أن يركز فريق البحث على اتجاهات المشاركة السياسية والقيادة السياسية للمرأة وكذلك على أبعاد الوصول والسلطة في المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. لا تظهر هذه الأسئلة، التي تتناول خطوطاً عريضة من الاستفسار، في جميع الأدوات. كما لا يتم بالضرورة صياغة الأسئلة في الأدوات بنفس الطريقة بالضبط.

### المشاركة السياسية للمرأة

يقدم الجدول ٩ نموذج لتحليل العوامل المحفزة للمشاركة السياسية للمرأة والتركيز على منظومة العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية التي تشكل وصول المرأة وسلطانها.

### الوصول إلى المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تسعى الأسئلة المتعلقة بالوصول إلى تقييم العوائق التي تعترض سبيل وصول النساء إلى المشاركة السياسية كمنظمات وناشطات وعضوات في الأحزاب ومسؤولات في الانتخابات والفرص المتاحة أمامهن.

### المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة

وتسعى الأسئلة المتعلقة بالسلطة إلى تقييم العوائق التي تعيق صوت المرأة وفعاليتها في المشاركة السياسية كمنظمات وناشطات وعضوات في الأحزاب ومسؤولات في الانتخابات والفرص المتاحة أمامهن.

الجدول رقم ٩ : تحليل العوامل المحفزة لمشاركة المرأة

إمكانية الوصول إلى	السلطة
العوامل الاجتماعية والثقافية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>هل يدعم الجمهور المشاركة السياسية للمرأة كمنحبات أو ناشطات أو عضوات في الأحزاب أو مسؤولات في الانتخابات؟ هل تشكل الصور النمطية الجنسانية السائدة فرص المرأة في المشاركة في هذه الأدوار السياسية؟</li> <li>هل هناك أي جهات فاعلة تسعى بشكل فاعل لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمرأة؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟ كيف يبررون إدراج النساء كمنحبات أو ناشطات أو عضوات في الحزب أو مسؤولات في الانتخابات؟</li> <li>هل هناك أي جهات تسعى بشكل فاعل لقمع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟ كيف يبررون إقصاء النساء كمنحبات أو ناشطات أو عضوات في الحزب أو مسؤولات في الانتخابات؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل يُستخدم العنف أو التهريب القائم على النوع الاجتماعي كوسيلة لردع مشاركة النساء كمنحبات أو ناشطات أو عضوات في الأحزاب أو موظفات في الانتخابات أثناء الانتخابات؟ هل تتعرض بعض المجموعات الفرعية من النساء للعنف أكثر من غيرها؟</li> <li>هل يتم التعرض لهذا العنف بشكل أساسي عبر الإنترنت أم خارج الإنترنت أم كلاهما؟ من هم المرتكبون الرئيسيون لهذا العنف؟ إلى أي مدى يقبل أو يتقبل الجمهور الأكبر والجهات السياسية الفاعلة الأخرى هذا العنف خاصة عندما يستهدف النساء؟</li> <li>هل توجد أي منظمات مجتمع مدني أو جهات فاعلة غير حكومية تسعى بشكل فاعل لإيصال صوت المرأة السياسي واستقلالها السياسي؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟</li> <li>هل توجد أي منظمات مجتمع مدني أو جهات فاعلة غير حكومية تسعى بشكل فاعل لقمع صوت المرأة السياسي واستقلالها السياسي؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟</li> </ul>
العوامل المؤسسية	

السلطة	إمكانية الوصول إلى
<ul style="list-style-type: none"> <li>● إذا كان البلد قد وقّع على اتفاقيات دولية وإقليمية تتضمن أحكام بشأن المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، فهل يتم تطبيق هذه الأحكام أو تنفيذها في التشريعات الوطنية؟</li> <li>● هل يوجد قانون بشأن العنف ضد المرأة في السياسة، أو أي وسيلة قانونية أخرى (القوانين الانتخابية، أو قوانين الأحزاب، أو خطط عمل المرأة والسلام والأمن من بين احتمالات أخرى) يتناول العنف ضد المرأة كناخبة أو ناشطة أو مسؤولة عن الانتخابات؟</li> <li>● إذا كانت هناك منظمات نسائية رسمية مرتبطة بالحكومة أو الحزب الحاكم، هل تحصل هذه المنظمات على أي دعم من الدولة أو الحزب (على سبيل المثال، من حيث التمويل)؟ هل هناك قواعد تضمن تمثيلهم في أي هيئات حكومية أو حزبية؟ ما هي القنوات المتاحة، إن وجدت، للنساء للتأثير على سياسة الحكومة؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هل وقّعت البلد على اتفاقيات دولية أو إقليمية تتضمن أحكام بشأن المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وتركز على مشاركة المرأة كناخبة أو ناشطة أو عضوة في الأحزاب أو مسؤولة عن الانتخابات؟</li> <li>● هل ينص الدستور أو الإطار الانتخابي على أحكام واضحة بشأن حقوق المرأة في التصويت والتنظيم؟ هل تحظر تحديدًا التمييز على أساس الجنس؟</li> <li>● هل هناك أي عوائق قانونية محتملة أخرى تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية - على سبيل المثال، فيما يتعلق بسن الزواج أو الجنسية أو امتلاك الأراضي أو الوضع العائلي أو الطلاق أو الوصاية؟</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● إذا كانت هناك منظمات نسائية رسمية مرتبطة بالحكومة أو الحزب الحاكم، هل تحصل هذه المنظمات على أي دعم من الدولة أو الحزب (على سبيل المثال، من حيث التمويل)؟ هل هناك قواعد تضمن تمثيلهم في أي هيئات حكومية أو حزبية؟ ما هي القنوات المتاحة، إن وجدت، للنساء للتأثير على سياسة الحكومة؟</li> <li>● إذا كان للأحزاب السياسية أجنحة نسائية، فهل تقدّم الأحزاب أي دعم مالي لأنشطة الأقسام؟ هل هناك قواعد تضمن تمثيل الجناح النسائي في اللجنة التنفيذية للحزب؟ ما هي القنوات، إن وجدت، المتاحة للنساء للتأثير على سياسة الحزب؟</li> <li>● هل تقدّم الأحزاب السياسية أي نوع من التدريب للأعضاء أو المرشحين حول قضايا المرأة ومراعاة الفوارق بين الجنسين؟ ما هي أنواع الأحزاب التي تروج للسلبية مقابل هل توجد صور إيجابية للمرأة في رسائلهم الإعلامية؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هل تساهم سياسات الدولة بشكل إيجابي أم سلبي في الاختلافات بين الجنسين في تسجيل الناخبين؟ هل تؤثر هذه السياسات على أي مجموعات فرعية من النساء أكثر من غيرها؟</li> <li>● هل الوصول إلى مراكز الاقتراع آمن ومتاح للنساء؟ هل تعمل سياسات الدولة على تشجيع إقبال النساء على التصويت بأي شكل من الأشكال (على سبيل المثال، من خلال إنشاء مراكز اقتراع مخصصة للنساء فقط أو تعيين موظفات في الانتخابات)؟ كيف تختلف هذه العوامل باختلاف مجموعات النساء المختلفة؟</li> <li>● هل تساهم سياسات الدولة في الاختلافات بين الجنسين في المشاركة السياسية خارج نطاق التصويت (على سبيل المثال، في التوقيع على العرائض أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو حضور المظاهرات)؟ هل تؤثر هذه السياسات على أي مجموعات فرعية من النساء أكثر من غيرها؟</li> </ul>



السلطة	إمكانية الوصول إلى
<ul style="list-style-type: none"> <li>هل هناك أي سياسات أو مبادرات حزبية لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة؟ هل تتمتع الأحزاب بالقدرة والإرادة السياسية لرصد حوادث العنف ضد المرأة في صفوفها والاستجابة لها؟ هل تلتزم الأحزاب بمدونات السلوك التي تتضمن أحكام بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفترة التي تسبق الانتخابات؟</li> <li>هل هناك أي سمات للسياق السياسي تقوض أو تعزز صوت المرأة السياسي أو فاعليتها السياسية؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تعقد اجتماعات الأطراف في أماكن آمنة ورسمية وغير رسمية على حد سواء متاحة لجميع الأعضاء؟ هل يتم تحديد مواعيد الاجتماعات في أوقات لا تتعارض بشكل عام مع الالتزامات العائلية مثل رعاية الأطفال وإعداد الوجبات؟ هل يتم توفير رعاية الأطفال؟</li> <li>هل هناك أي سمات للسياق السياسي تقوض أو تعزز وصول المرأة إلى المشاركة السياسية، (على سبيل المثال، الصراع الدائر أو إغلاق الفضاء المدني والسياسي)؟ هل تمر البلاد بفترة اضطراب سياسي أو انتقال سياسي؟</li> </ul>
العوامل الفردية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>إذا كانت هناك منظمات نسائية مستقلة في المجتمع المدني، فما الذي يؤثر على قدرتها على إيصال صوت المرأة؟</li> <li>هل تقدم أي جهات فاعلة تمويل لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء؟ هل هذا يساوي الدعم الممنوح لمنظمات المجتمع المدني التي يقودها رجال؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تعبر النساء عن نفس مستويات الاهتمام السياسي التي يعبر عنها الرجال؟</li> <li>هل تسعى النساء إلى المشاركة في الحياة السياسية حتى لو تم حرمانهن من هذا الحق أو مُنعهن منه؟</li> <li>هل تتمتع النساء بنفس الموارد التي يتمتع بها الرجال للمشاركة في السياسة كناخبين، ناشطين، أعضاء في الأحزاب، أو موظفين في الانتخابات؟ ما هي الموارد التي تحتاج إليها، إن وجدت؟</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>إذا تعرضت النساء للعنف كناخبات أو ناشطات أو عضوات أحزاب أو موظفات في الانتخابات، فمن الذي يرتكب هذا العنف؟</li> <li>هل يؤثر هذا العنف على السلوك السياسي للمرأة بأي شكل من الأشكال؟</li> <li>هل تستغل أعمال العنف ضد المرأة كناخبات وناشطات وعضوات في الأحزاب وموظفات في الانتخابات في تقييض صوتها السياسي وفاعليتها السياسية؟</li> <li>هل تراعي أي جهات فاعلة الفوارق بين الجنسين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تعمل أي جهات فاعلة على تعزيز مشاركة المرأة كناخبات أو ناشطات أو عضوات في الأحزاب أو موظفات في الانتخابات؟ كيف يعززون مشاركة المرأة؟</li> <li>هل تسعى أي جهات فاعلة إلى قمع جهود النساء للمشاركة كناخبات أو ناشطات أو عضوات في الأحزاب أو موظفات في الانتخابات؟</li> </ul>

إمكانية الوصول إلى	السلطة

## القيادة السياسية للمرأة

يقدم الجدول ١٠ نموذج لتحليل دوافع القيادة السياسية للمرأة ويركز على منظومة العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والفردية التي تشكل وصول المرأة وسلطتها.

### الوصول إلى المشاركة السياسية والقيادة للمرأة

تعمل الأسئلة المتعلقة بالوصول إلى تقييم العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى القيادة السياسية كمرشحات ومسؤوليات انتخابات ومعينات وقيادات في المجتمع المدني والفرص المتاحة لها.

### المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في السلطة

تعمل الأسئلة المتعلقة بالسلطة إلى تقييم العوائق التي تعيق صوت المرأة وفعاليتها في القيادة السياسية كمرشحات ومسؤوليات انتخابات ومعينات وقائدات في المجتمع المدني والفرص المتاحة لها.

الجدول رقم ١٠ : تحليل العوامل المحفزة لقيادة المرأة

إمكانية الوصول إلى	السلطة
العوامل الاجتماعية والثقافية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تدعم المواقف العامة، كما تقاس من خلال استطلاعات الرأي العام، المرأة في المناصب القيادية السياسية؟ هل تؤثر الصور النمطية السائدة بين الجنسين على فرص المرأة في تولي أدوار قيادية سياسية؟</li> <li>هل ترى النخب السياسية أن الجمهور لا يدعم النساء في المناصب القيادية (على سبيل المثال، بسبب الصور النمطية الجنسانية)؟ هل هذه الأنماط متشابهة بين الرجال والنساء السياسيين؟</li> <li>هل هناك أي منظمات مجتمع مدني أو جهات فاعلة غير حكومية تسعى بشكل فاعل لتعزيز القيادة السياسية للمرأة؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟ كيف يبررون إدراج النساء كمرشحات ومسؤولات منتخبات/معينات وقائدات في المجتمع المدني؟</li> <li>هل هناك أي منظمات مجتمع مدني أو جهات فاعلة غير حكومية تسعى بشكل فاعل لقمع القيادة السياسية للمرأة؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها؟ كيف يبررون إقصاء النساء كمرشحات ومسؤولات منتخبات ومعينات وقائدات في المجتمع المدني؟</li> <li>هل يُستخدم العنف أو التهريب القائم على النوع الاجتماعي كوسيلة لردع النساء عن الترشح لمناصب القيادة السياسية؟ هل تتعرض بعض المجموعات الفرعية من النساء للعنف أكثر من غيرها؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل يُستخدم العنف أو التهريب كوسيلة لمنع المرأة من ممارسة السلطة أو النفوذ كقائدة سياسية، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة؟ هل تتعرض أنواع معينة من النساء بشكل خاص للعنف السياسي؟</li> <li>هل يتم هذا العنف أو التهريب بشكل أساسي عبر الإنترنت أو خارج الإنترنت أو كليهما؟ من هم المرتكبون الرئيسيون لهذا العنف؟ إلى أي مدى يقبل أو يتقبل الجمهور الأكبر والجهات السياسية الفاعلة الأخرى هذا العنف خاصة عندما يستهدف النساء؟</li> <li>إلى أي مدى يوجد تضليل إعلامي أو خطاب كراهية أو ترسيخ للصور النمطية السلبية أو العنف ضد المرشحات والمسؤولين المنتخبين/المعينين وقادة المجتمع المدني في وسائل الإعلام التقليدية وعلى منصات التواصل الاجتماعي؟ إلى أي مدى تغطي وسائل الإعلام حالات العنف ضد المرأة في السياسة؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم تغطيتها عادة؟</li> <li>كيف تصور وسائل الإعلام بشكل عام المرأة ودورها في السياسة والقيادة؟ كيف يختلف ذلك باختلاف مجموعات النساء المختلفة؟ هل تصور تغطية الانتخابات عادةً النساء المرشحات بشكل منصف؟ إلى أي مدى تغطي وسائل الإعلام حالات العنف ضد القيادات النسائية؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم تغطيتها عادة؟</li> </ul>
العوامل المؤسسية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>هل وقع البلد على اتفاقيات دولية أو إقليمية تتضمن أحكام بشأن المشاركة السياسية والقيادة للمرأة تركز على القيادة السياسية للمرأة كمرشحات أو كمسؤولات منتخبات أو معينات أو كقائدات في المجتمع المدني؟ ما هي الاتفاقيات المحددة؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>إذا كان البلد قد وقع على اتفاقيات دولية وإقليمية تتضمن أحكام بشأن المشاركة السياسية والقيادة للمرأة تركز على القيادة السياسية للمرأة، فهل يتم تطبيق هذه الأحكام أو تنفيذها في التشريعات الوطنية؟</li> </ul>

السلطة	إمكانية الوصول إلى
<ul style="list-style-type: none"> <li>● هل هناك أي سمات للسياق السياسي تقوض أو تعزز صوت المرأة وفعاليتها في القيادة السياسية، (على سبيل المثال، الصراع الدائر أو إغلاق الفضاء المدني والسياسي)؟ هل تمر البلاد بفترة اضطراب سياسي أو انتقال سياسي؟ هل الأصولية الدينية آخذة بالزيادة؟</li> <li>● هل يوجد قانون بشأن العنف ضد المرأة في السياسة، أو أي وسيلة قانونية أخرى (القوانين الانتخابية، أو قوانين الأحزاب، أو خطط عمل المرأة والسلام والأمن من بين احتمالات أخرى) يتناول العنف ضد المرأة كقائدة سياسية؟ هل تتمتع الدولة بالقدرة والإرادة السياسية لرصد حوادث العنف ضد المرأة في المناصب القيادية والاستجابة لها؟</li> <li>● هل توجد سياسة للتحرش الجنسي في الفروع التنفيذية أو التشريعية أو القضائية للحكومة؟ هل تم إدراج الاعتبارات القائمة على النوع الاجتماعي في أي مدونات سلوك قائمة؟ هل يتم تطبيق هذه التدابير؟</li> <li>● هل هناك أي سياسات أو مبادرات حزبية لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة؟ على سبيل المثال، هل هناك آليات خاصة وأمنة لتقديم الشكاوى ضد التحرش الجنسي أو غيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ هل تتمتع الأحزاب بالقدرة والإرادة السياسية لرصد حوادث العنف ضد المرأة في صفوفها والاستجابة لها؟</li> <li>● هل توفر أي جهات فاعلة التدريب الأمني الذي يراعي الفوارق بين الجنسين بما في ذلك التدريب على السلامة الرقمية للنساء كمرشحات أو مسؤولات منتخبات أو قائدات للمجتمع المدني؟</li> <li>● إذا كان هناك تجمع نسائي في البرلمان، هل يحصل على أي موارد من البرلمان (على سبيل المثال، التمويل أو أماكن للمكاتب أو دعم الموظفين)؟</li> <li>● هل هناك ممارسات رسمية أو غير رسمية أو</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● ما نوع النظام الانتخابي الذي يتم استخدامه: نظام الأغلبية أم نسبي أم مختلط؟ إذا كان النظام تناسيياً، فهل القوائم مفتوحة أم مغلقة؟ كيف يشكل النظام الانتخابي فرص النساء في الترشح والانتخاب كمرشحات؟</li> <li>● هل ينص الإطار القانوني الانتخابي على أحكام واضحة بشأن حقوق المرأة في أن تُنتخب وتتولى مناصب سياسية؟ هل هناك حصص أو غير ذلك من تدابير العمل الإيجابي لتشجيع اختيار المرشحات أو انتخاب النساء للمناصب السياسية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يتم تضمين هذه السياسات في التشريعات الوطنية أو دساتير الأحزاب؟ ما مدى فعالية هذه التدابير؟ في البلاد التي لديها مقاعد محجوزة، كم يبلغ عدد النساء اللاتي يفزن في الانتخابات وفقاً لنظام الحصة مقابل نظام المقاعد المفتوحة؟</li> <li>● هل هناك حصص أو غير ذلك من تدابير العمل الإيجابي للمرأة في الفروع القضائية أو التنفيذية للحكومة؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تفاصيل هذه السياسات؟ ما مدى فعالية هذه التدابير في تعزيز وصول المرأة إلى المناصب المنتخبة والمعيّنة؟</li> <li>● هل هناك أي جوانب في قانون الانتخابات أو قانون الأحزاب السياسية أو غير ذلك من التشريعات واللوائح المتعلقة بالانتخابات تضر بالمرأة بشكل غير مباشر أو مباشر أو تضع عوائق أمامها في القيادة؟ كيف يختلف ذلك، إن وجد، باختلاف مجموعات النساء المختلفة؟</li> <li>● هل هناك أي سياسات بشأن الوقت المجاني لوسائل الإعلام في وسائل الإعلام التي تديرها الدولة؟ ما مدى المساواة في تنفيذ هذه السياسات بين الرجال والنساء المرشحين؟</li> <li>● هل هناك أي عوائق قانونية محتملة أخرى تمنع المرأة من تولي منصب قيادي سياسي (على سبيل المثال، فيما يتعلق بسن الزواج أو الجنسية أو امتلاك الأراضي أو الوضع العائلي أو الطلاق أو الوصاية)؟</li> </ul>

السلطة	إمكانية الوصول إلى
<ul style="list-style-type: none"> <li>● السياسات في البرلمان التي تؤثر سلباً على قدرة المرأة على العمل، (على سبيل المثال، الجداول الزمنية، أو تخصيص الموارد، أو أوقات التحدث، أو قواعد التصويت)؟</li> <li>● هل هناك أي قواعد برلمانية معمول بها لتمكين المرأة من ممارسة دورها بشكل كامل (على سبيل المثال، التصويت بالوكالة إذا لم يتمكن العضو من الحضور شخصياً، أو أحكام تتعلق بإجازة الوالدين ورعاية الأطفال، أو السماح باصطحاب الأطفال إلى قاعة البرلمان أثناء المناقشة أو التصويت)؟</li> <li>● فيما يتعلق بمهام لجان المرأة في البرلمان، ما هي الأسس الرسمية أو غير الرسمية التي يتم على أساسها توزيع هذه المناصب؟</li> <li>● ما هو نوع التدريب، إن وجد، الذي يحصل عليه أعضاء البرلمان المنتخبين حديثاً - رجالاً ونساءً -؟ هل يحصل النواب البرلمانيون على أي تدريب على التحليل الجنساني أو الميزانية التي تراعي المنظور الجنساني أو قضايا المساواة بين الجنسين؟</li> <li>● إذا أدرجت الأحزاب قضايا المساواة بين الجنسين أو غير ذلك من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمرأة في برامجها السياسية أو جداول أعمالها التشريعية، فما هو الدور الذي تلعبه المرشحات والمسؤولات المنتخبات في إدراج قضايا المرأة على جدول الأعمال؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● كم عدد الأحزاب التي تتنافس في الانتخابات؟ ما هي أيديولوجيات الأحزاب المهيمنة أو الرئيسية؟ كيف توفر الأحزاب الفرص للنساء ليصبحن قائدات أو تمنعهن من ذلك؟</li> <li>● ما هي المعايير الرسمية وغير الرسمية التي تطبقها النخب الحزبية عند اختيار المرشحين والمعينين؟ إلى أي مدى يتم تصنيف هذه المعايير حسب الجنس؟</li> <li>● هل تقدم أي أحزاب دعماً موجهًا للمرشحات (مثل التدريب أو الموارد المالية)؟ كيف يمكن مقارنة هذا الدعم بالدعم المقدم للمرشحين الرجال؟</li> <li>● هل تدعم أي أحزاب قيادة المرأة للأحزاب أو لديها قواعد رسمية لضمان المساواة بين الجنسين في قيادة الأحزاب؟ هل هناك فرص تدريب على القيادة لعضوات الحزب من النساء؟</li> <li>● هل هناك أي جهات فاعلة تشجع أو تثبط علناً القيادة السياسية للمرأة في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة؟ ما مدى تأثيرها وفعاليتها في دعم أو منع وصول المرأة إلى القيادة السياسية؟</li> <li>● هل هناك أي سمات للسياق السياسي تقوض أو تعزز وصول المرأة إلى القيادة (على سبيل المثال، الصراع الدائر أو إغلاق الفضاء المدني والسياسي)؟ هل تمر البلاد بفترة اضطراب سياسي أو انتقال سياسي؟ هل الأصولية الدينية آخذة بالزيادة؟</li> </ul>
العوامل الفردية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● هل تواجه المرشحات عنفاً أو تهدياً على أساس النوع الاجتماعي في الحملات الانتخابية؟ إذا تعرضت القيادات النسائية للعنف أو التهديد، فمن الذي يرتكب ذلك؟ هل تتعرض فئات معينة من النساء للخطر أكثر من غيرها؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هل تعبر النساء عن مستويات اهتمام وطموح سياسي مماثلة لاهتمام وطموح الرجال، كما تم قياسها من خلال استطلاعات الرأي العام؟</li> <li>● هل ترى النساء أنفسهن أقل تأهيلاً لتولي المناصب السياسية؟</li> </ul>

إمكانية الوصول إلى	السلطة
<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تسعى النساء إلى الترشح كمرشحات وقائدات أحزاب سياسية وقيادات مجتمع مدني حتى لو حاول الآخرين حرمانهن من هذه الحقوق أو منعهن منها؟</li> <li>هل تشجع الأحزاب السياسية النساء على الترشح للمناصب السياسية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هذه السياسات رسمية أم غير رسمية؟ هل يتم استهداف فئات محددة من النساء أكثر من غيرها؟</li> <li>هل يواجهون أي استراتيجيات غير رسمية لإثباتهم عن الترشح أو الفوز بما في ذلك تثبيط الأسرة أو الزعماء التقليديين أو مسؤولي الحزب؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هل تستطيع النساء تولي المناصب التي تم انتخابهن أو تعيينهن فيها دون خوف أو تهديد بالعنف؟ هل تصبح النساء في المناصب المنتخبة والمعيّنة أقل فعالية أو يتركن المناصب بسبب الخوف أو التهديد بالعنف؟</li> <li>هل تقل القيادات النسائية في المجتمع المدني من نطاق عملها السياسي بسبب الخوف أو التهديد بالعنف؟ هل يتم استهداف فئات معيّنة من النساء أو المنظمات أكثر من غيرها؟</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>ما مدى أهمية الشبكات السياسية بالنسبة لفرص اختيار المرشحين؟ ما هي أنواع الأفراد في هذه الشبكات؟ هل توجد شبكات تجمع بين النساء المنتخبات والمعيّينات الحاليات والسابقات؟ إذا كان الأمر كذلك، فما مدى تأثير هذه الشبكات؟</li> <li>هل تتمتع المرشحات بفرص متساوية في الحصول على التمويل السياسي، سواء العام أو الخاص؟ هل هناك عوامل رسمية أو غير رسمية تمنع المرأة من السعي للحصول على تمويل خاص للحملات الانتخابية؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ما هي الموارد المتاحة للمسؤولين المنتخبين (على سبيل المثال، الموظفون أو التدريب أو الباحثون)؟ كيف يتم تخصيص هذه الموارد بشكل رسمي؟ هل التخصيص منصف بين الجنسين؟</li> <li>هل تحصل النساء على المعلومات والموارد الكافية (الوقت والمال والمواصلات والاستعانة بمستشار قانوني، وما إلى ذلك) لتقديم الطعون والشكاوى الانتخابية إلى الجهات المختصة؟ هل يحصلون على جلسة استماع محايدة وأي تعويض من خلال إجراءات تسوية المنازعات الانتخابية؟</li> <li>هل تركز تقارير وبيانات مراقبي الانتخابات بشكل محدد على تجربة المرشحات وقيادات الأحزاب ومسؤولي الانتخابات بما في ذلك حوادث العنف ضد المرأة في السياسة؟</li> </ul>

## تحليل الأطراف المعنية

بعد استخدام ورقة العمل الخاصة بتحليل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة لتوفير تحليل موجز للعوائق التي تعترض سبيل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة أمامها في البلد، ينبغي على فريق البحث بعد ذلك الانتقال إلى ورقة عمل تحليل الأطراف المعنية لربط هذه العوامل المؤثرة بمؤيدين ومعارضين محددين للجهود المبذولة لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. يجب على الفريق ملء أربع أوراق عمل، تقابل المربعات الأربعة في مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.

تحدد ورقة العمل أربع فئات أساسية من الأطراف المعنية: الجهات الفاعلة في الدولة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي. بالانتقال إلى كل قطاع على حدة، ينبغي على الفريق أن يلاحظ أي الجهات الفاعلة المحددة في كل فئة تخلق عوائق وفرصاً أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، بما في ذلك إبقاء العائق في مكانه أو احتمال خلق فرص للعمل. يجب استخلاص الإجابات على هذه الأسئلة من البيانات التي تم جمعها باستخدام أدوات التقييم الأربعة، حسب الاقتضاء.

تتناقش الأقسام الواردة أدناه كل مجموعة من الأطراف المعنية لتوفير خلفية لفريق البحث من حيث كيف يمكن للجهات الفاعلة في كل قطاع أن تكون حارسة أو وكيلة تغيير في برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. قد لا تكون أنماط المعارضة والدعم متماثلة في مختلف البلدان، لذلك يجب على الفريق أن يكون منفتحاً عند وضع هذا التحليل. وبالإضافة إلى تحديد مواقف الأطراف المعنية من المشاركة السياسية والقيادة للمرأة، يجب أن يهتم الفريق بمصالح هذه الجهات الفاعلة ومواردها للنظر في كل من (١) كيفية موازنة مصالحها لتسخير إمكاناتها للتغيير و(٢) كيفية التغلب على معارضة بعض الجهات الفاعلة.

### الجهات الفاعلة في الدولة

تشمل الجهات الفاعلة في الدولة الجهات الفاعلة في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة بما في ذلك قطاع الأمن. تتناول أدبيات كثيرة حول النوع الاجتماعي والسياسة ظاهرة "نسوية الدولة" حيث تتبنى الحكومات والبيروقراطيون هياكل وسياسات لتعزيز حقوق المرأة.<sup>٧٢</sup> تنبثق هذه المبادرات في بعض السياقات من شراكات بين النساء في المجتمع المدني والنساء في الدولة.<sup>٧٣</sup> وفي حالات أخرى، تنبع من الضغوطات الدولية المتزايدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني مقتنة بالتعبئة التي تقوم بها المجموعات النسائية المحلية.<sup>٧٤</sup> ولكن في حالات أخرى، يدفع الزعماء الرجال المستبدون بإصلاحات المساواة بين الجنسين لتعزيز سمعة أنظمتهم.<sup>٧٥</sup>

كما يمكن للبرلمانات أن تتخذ عدة خطوات ملموسة لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. العمل على حجج "البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين" من أجل وضع تصور للبرلمان كمكان عمل والتفكير في كيفية خلق بيئة عمل أكثر ترحيباً بالمرأة. وقد تتضمن هذه الجهود مراجعة ساعات انعقاد الجلسات البرلمانية لجعلها أكثر ملاءمة للأسرة وتطبيق سياسات تحظر التحرش الجنسي وحتى بناء مرافق أكثر شمولاً للنساء - على سبيل المثال، حمامات للنساء بالقرب من القاعات العامة وقاعات الاجتماعات.<sup>٧٦</sup> وقد دعت المنظمات الدولية التي تتبادل أفضل الممارسات إلى إحداث تغييرات تراعي الفوارق بين الجنسين وأيد ذلك كذلك دخول أعداد متزايدة من النساء إلى المجالات السياسية التي كان يهيمن عليها الذكور في السابق.

<sup>٧٢</sup> دوروثي ماكبرايد ستينسون وأيمي جي مازور (١٤١٥). *نسوية الدولة المقارنة*. ثاوزاند أوكس، كاليفورنيا: سيج.

<sup>٧٣</sup> أن ماريا هولي (١٤٢٩). *المثلثات النسوية: تحليل مفاهيمي*. *التمثيل*، ٤٤ (٢)، ١٨٥-١٦٩.

<sup>٧٤</sup> جاكى ترو ومايكل مينتروم (١٤٢٢). *الشبكات العابرة للحدود الوطنية ونشر السياسات: حالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني*. *مجلة الدراسات الدولية الفصلية*، ٤٥ (١)، ٥٧-٢٧.

<sup>٧٥</sup> إلين بجارنيجار وبار زينبريرج (١٤٤٣). *كيف يستغل المستبدون حقوق المرأة كسلاح في أيديهم؟ مجلة الديمقراطية*، ٣٣ (٢)، ٧٥-٦٠؛ سارة سون بوش وبار زينبريرج (١٤٤٢). *الحصص بين الجنسين والسمعة الدولية: المجلة الأمريكية للعلوم السياسية*، ٦٥ (٢)، ٣٤١-٣٢٦.

<sup>٧٦</sup> سونيا بالميري (١٤٣٢). *البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين: استعراض عالمي للممارسات الجيدة*. جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي.



أسئلة شاملة: ما هي وجهات نظر الجهات الفاعلة المختلفة في البلد بشأن مسألة تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ هل هناك جهات أو قطاعات معينة تقدّم الدعم بشكل خاص؟ هل هناك جهات فاعلة أو قطاع معين يعارضون بشكل خاص تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ ما هي دوافعهم؟ ما هي أنواع الحجج التي يستندون إليها؟

## الأحزاب السياسية

تُعتبر الأحزاب السياسية في العديد من البلدان هي الحارس الرئيسي للمساواة بين الجنسين في السياسة. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، فإنها توفر اتصالاً مباشراً بالانتخابات والعملية السياسية للمواطنين العاديين حيث تعينهم كأعضاء يتم حشدهم كناخبين للحزب. يميل الرجال إلى الهيمنة على المناصب القيادية ويمارسون السلطة الرسمية وغير الرسمية على هياكل الأحزاب وإجراءاتها. وتؤثر المعايير الأبوية أيضاً على المعايير والسلوكيات الحزبية، مما يؤدي إلى تهميش النساء والأعضاء المتنوعين جنسياً. لكن قد تكون أجنحة نساء الأحزاب سلاح ذو حدين. وعلى الرغم من أن الأقسام النسائية قد توفر منبراً للنساء للتأثير والتقدم داخل الحزب، إلا أن الأجنحة النسائية قد تكون أيضاً بمثابة وسيلة لعزل نساء الحزب من خلال "الغيتو" وتوجيههن بعيداً عن مواقع السلطة الرئيسية داخل الحزب.<sup>٧٧</sup> كما تختار الأحزاب في معظم البلدان المرشحين للمناصب السياسية. ولذلك، غالباً ما يكون الدعم الحزبي أمراً حاسماً بالنسبة للنساء للوصول إلى المناصب والتقدم كقائدات على جميع مستويات السياسة.<sup>٧٨</sup>

يتفاوت حجم الأحزاب السياسية وعددها من بلد إلى آخر، مما يوفر فرص مختلفة للداعين إلى تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. لكن الدراسات التي أجريت حول المرأة والسياسة وجدت أن الأحزاب تميل إلى الاستجابة لمثل هذه المطالب عندما تعتقد أن اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة قد يحقق لها فوائد انتخابية. تميل الأحزاب التي خسرت الدعم مؤخراً، أو التي تسعى إلى التمسك بالسلطة، إلى أن تكون الأكثر استجابة لمطالب زيادة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. قد تكون الأيديولوجية الحزبية عامل مؤثر أيضاً. تميل الأحزاب الموجودة على الجانب اليساري من الطيف السياسي إلى أن تكون أكثر انفتاحاً للمطالبة بالمساواة والعمل الإيجابي بينما تميل الأحزاب الموجودة على اليمين إلى التمسك بوجهات نظر أكثر تقليدية حول أدوار الجنسين.<sup>٧٩</sup> كما قد تتعرض أنظمة الحزب الواحد، أياً كانت أيديولوجيتها، لضغوط من الجمهور الدولي والمحلي على حد سواء لإضفاء الشرعية على حكمها من خلال إظهار إدماجها لقطاعات مختلفة من المجتمع بما في ذلك النساء.<sup>٨٠</sup>

<sup>٧٧</sup> سارة إل تشايلدرز وميكي كول كيتلسون (١٤٣٧). تأنيث الأحزاب السياسية: المنظمات الحزبية النسائية الأعضاء في الأحزاب البرلمانية الأوروبية. *السياسة الحزبية*، ٢٢(٥)، ٦٠٨-٥٩٨.

<sup>٧٨</sup> جوني لوفيندوسكي وبيبا نوريس (١٤١٣). *الجنس والسياسة الحزبية*. ثاوزاند أوكس: سيج.

<sup>٧٩</sup> ميكي كول كيتلسون (١٤٢٧) تحدي الأحزاب، وتغيير البرلمانات: النساء والبرلمانات المنتخبة في أوروبا الغربية المعاصرة. مطبعة جامعة ولاية أوهايو؛ جوني لوفيندوسكي وبيبا نوريس (١٤١٣). *الجنس والسياسة بين الجنسين* ثاوزاند أوكس: سيج.

<sup>٨٠</sup> إيريك تشينويث وزوي ماركس (١٤٤٣). انتقام البطارية: لماذا يخشى المستبدون النساء؟ الشؤون الخارجية ١٠١، ١٠٣.

أسئلة شاملة: هل هناك أي أحزاب سياسية صريحة بشكل خاص بشأن موضوع المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ لماذا يبدو أنها تدعمه بشكل خاص! هل يعارض أي من الأطراف الجهود المبذولة لدعم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ ما هي دوافعهم! ما هي أنواع الحجج التي يستندون عليها؟

## المجتمع المدني

تُعتبر حيوية المجتمع المدني مؤشر رئيسي للديمقراطية وموقع رئيسي للنشاط السياسي للمرأة. يمكن أن تلهم المشاركة في الحركات الاجتماعية غير العنيفة - مثل النقابات العمالية أو النشاط البيئي أو بناء السلام، على سبيل المثال - النساء لتأسيس منظماتهن الخاصة بهن بما في ذلك تلك المعنية بقضايا النوع الاجتماعي. يمكن أن تساعد هذه الفئات في إعطاء المرأة صوتاً في الحياة العامة، مما يخلق ضغطاً من أجل إجراء إصلاحات سياسية وتغيير السياسات. كما يمكن أن يكون النشاط بجميع أنواعه بمثابة ساحة تدريب سياسي للقيادات النسائية حيث يعمل على تنمية المهارات السياسية المفيدة مثل الخطابة وإقامة العلاقات التي قد تكون مهمة لنجاح الحياة السياسية. لكن يعني أيضاً الاستبعاد المتزايد في جميع أنحاء العالم أن مشاركة المجتمع المدني قد لا تكون قناة قابلة للتطبيق للمشاركة أو التعبير عن الرأي بسبب إغلاق الفضاء المدني والسياسي.<sup>٨١</sup> وحتى في السياقات الأكثر ديمقراطية، قد لا تعالج جميع الحركات عدم المساواة بين الجنسين أو تكون واعية بالفوارق بينهما.

تميل منظمات المجتمع المدني ومجموعات حقوق المرأة إلى أن تكون في قلب الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة في أبعاده المتعلقة بالوصول والسلطة على حد سواء. وتنبع دوافعهم للتعبئة بشأن هذه القضية من مبادئهم السياسية التي تركز على تعزيز المساواة وحقوق المرأة. وفي معظم السياقات، يكونوا مسؤولين عن بدء المناقشات حول المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والضغط على الأحزاب لتبني الإصلاحات والضغط على البرلمانات والمجالس الانتقالية والحكومات لإقرار حصص النوع الاجتماعي وإنشاء مؤسسات سياسية تراعي الفوارق بين الجنسين بدرجة أكبر.<sup>٨٢</sup> ولكن في الوقت نفسه، قد تقوم مجموعات أخرى في المجتمع المدني أيضاً بتعزيز معارضة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بما في ذلك المنظمات الأصولية الدينية التي قد تستخدم العنف كاستراتيجية لإقصاء المرأة من المجال العام. ويمكن للقطاع الخاص أن يلعب الدورين معاً بحيث يدعم أو يقوض تقدم المرأة من خلال الائتلاف حول أحزاب أو مرشحين معينين وتوفير الأصوات والدعم المالي المحتمل لهم.

أسئلة شاملة؛ إلى أي مدى تشارك المجموعات في المجتمع المدني في المناقشات حول برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وكيف لعبت دوراً في تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة! هل هناك مجموعات محددة تسعى لتقليص المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي دوافعهم؟ ما هي أنواع الحجج التي يستندون إليها؟ إلى أي مدى تعالج الحركات الديمقراطية اللاعنفية عدم المساواة بين الجنسين / تكون واعية بالفوارق بينهما؟ ما هو الدور الذي تلعبه المرأة في الحركات الاجتماعية الكبرى؟

<sup>٨١</sup> منى ليندا كروك (١٤٣٠)، *حصص للمرأة في السياسة*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد؛ جوني لوفيندوسكي وبيبا نوريس (١٤١٣)، *الجنس والسياسة الحزبية*. شاوزاند أوكس: سيج.

<sup>٨٢</sup> منى ليندا كروك (١٤٤١)، *العنف ضد المرأة في السياسة*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

## المجتمع الدولي

أصبحت المنظمات الدولية والوكالات المانحة على مدى العقود القليلة الماضية تدعم بشكل متزايد الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة بما في ذلك من خلال الالتزامات بتبني سياسة خارجية تدعم النساء. أرسى المجتمع الدولي من خلال الإعلانات والقرارات والبرامج في جميع أنحاء العالم معيار "صنع القرار المتوازن بين الجنسين" الذي قدم دعمًا حاسمًا للجهود المحلية الرامية إلى وضع حصص وتدابير أخرى لزيادة نسبة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة.<sup>٨٣</sup> في السياقات التي تكون فيها الموارد شحيحة، يُعتبر التمويل من الجهات الفاعلة الدولية أمرًا حيويًا لوضع هذه القضية على جدول الأعمال وضمان دعم البرامج على أرض الواقع لتعزيز دور المرأة في السياسة.<sup>٨٤</sup>

**أسئلة شاملة: ما هو الدور الذي لعبه المجتمع الدولي في المناقشات على المستوى البلد بشأن تعزيز برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ ما هي أشكال الدعم، إن وجدت، التي قدمه لتعزيز المشاركة السياسية والقيادة للمرأة؟ ما هي دوافعهم؟ ما هي أنواع الحجج التي يستندون إليها؟**

## الجزء الثالث: استخدام البيانات

الجزء الثالث من التقييم هو عندما ينتج فريق البحث النواتج النهائية (تقرير النتائج والعرض التقديمي وأداة البحث التحويلي) باللغة الإنجليزية واللغات المحلية ذات الصلة وتنظم البعثة ورشة عمل عن الاستخدام لاستعراض كيفية قيام البحث بتعزيز الصالح العام بما في ذلك الجهود الدبلوماسية والبرنامجية لتشكيل فرص التعاون والتنسيق لتعزيز برنامج المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. النواتج النهائية

يُعتبر التقرير النهائي الناتج الأساسي مع عرض تقديمي أو أداة البحث التحويلي أو غير ذلك من المنتجات الأقصر بناءً على التقرير النهائي. يتضمن نموذج التقرير إرشادات حول كل قسم:

- **ملخص تنفيذي** - يجب أن يقدم هذا القسم ملخصًا موجزًا للبحث الذي أجراه فريق التقييم مع أقسام فرعية عن خلفية الدولة والوضع الراهن للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة والعوائق التي تعترض سبيل المشاركة السياسية والقيادة للمرأة والفرص المتاحة أمامها وتوصيات للعمل. يجب ألا يزيد عن صفحة إلى ثلاث صفحات.
- **خلفية البلد** - يجب أن يقدم هذا القسم لمحة موجزة عن النظام البيئي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد ويركز على العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل المؤسسية والعوامل الفردية. يجب أن يكون الاستعراض المكتبي هو المصدر الرئيسي للمواد، إما باتباع الفئات المبينة في إرشادات الاستعراض المكتبي أو الأسئلة الأساسية الواردة في الجزء الثاني. يجب أن يكون هذا القسم أيضًا قصيرًا نسبيًا حيث أن قسم العوائق والفرص سيتناول هذه العوامل بتعمق أكبر.
- **الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة** - يجب أن يقدم هذا القسم تقريراً عن الوضع الحالي للمشاركة السياسية والقيادة للمرأة في البلد ويجب على الأسئلة الأربعة في مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة المتعلقة بالوصول إلى المشاركة والسلطة في المشاركة والوصول إلى القيادة والسلطة في القيادة. يجب أن يقدم كل قسم فرعي إجابات على الأسئلة المطروحة في الجزء الأول. من المرجح أن يكون الاستعراض المكتبي هو المصدر الرئيسي للمواد ولكن أدوات التقييم الأخرى ستكون ضرورية أيضًا لضمان الحصول على نظرة عامة شاملة.

<sup>٨٣</sup> منى ليندا كروك وجاكي ترو (١٤٣٣). إعادة النظر في دورات حياة المعايير الدولية: الأمم المتحدة وتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. *المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية*، ١٨ (١)، ١٠٣-١٢٧.

<sup>٨٤</sup> سارة سون بوش (١٤٣٢). السياسة الدولية وانتشار حصص النساء في الهيئات التشريعية. *المنظمة الدولية*، ٦٥ (١)، ١٠٣-١٣٧.

- **العوائق والفرص المتاحة أمام المشاركة السياسية والقيادة للمرأة**—يمثل هذا القسم جوهر تقييم المشاركة السياسية والقيادة للمرأة. عند تناول الأسئلة الأربعة الواردة في مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة - الوصول إلى المشاركة والسلطة في المشاركة والوصول إلى القيادة والسلطة في القيادة - يجب أن تجمع الإجابات من خطوتي الجزء الثاني. يجب على الفريق أولاً الإجابة على الأسئلة الواردة في الجزء الخاص بالعوائق والفرص ثم الانتقال إلى تحليل الأطراف المعنية. يجب على القارئ إنهاء هذا القسم بفهم واضح للعوامل المؤثرة السائدة في البلد فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والقيادة للمرأة إلى جانب بعض الحلول المحتملة للتحسين.
- **توصيات للعمل**—يجب أن يحتوي هذا القسم على بعض التوصيات للعمل النابعة من التحليلات الواردة في الأقسام السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي قدمتها النساء أنفسهن في سياق البحث. وينبغي أن يتشاور الفريق مع موظفي البعثة بشأن تفضيلاتهم فيما يتعلق بطبيعة هذه التوصيات، سواء من حيث المضمون أو من حيث الخصوصية. وينبغي أن تتناول هذه التوصيات جميع الأسئلة الأربعة في مصفوفة المشاركة السياسية والقيادة للمرأة وتحدد كلاً من التكتيكات التي يجب اتباعها والجهات الفاعلة المحددة التي قد تنفذها.
- **المرفقات**—ينبغي أن يتضمن الجزء الأخير من التقرير ثمانية مرفقات تتوافق مع أدوات التقييم الأربعة: مصادر الاستعراض المكتبي ونتائج الاستعراض المكتبي ونصوص مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين ونتائج مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين ونصوص مجموعات النقاش البؤرية ونتائج مجموعات النقاش البؤرية. ستعزز الشفافية في المصادر والتحليلات الثقة في التقرير النهائي وتسمح لفرق التقييم في المستقبل بالبناء على الأبحاث والنتائج الحالية.

## ورشة عمل الاستخدام

أثناء قيام فريق التقييم بإجراء البحث، ينبغي لفريق البعثة مراجعة نموذج خطة عمل الاستخدام والبدء في وضع الأهداف والجدول الزمنية المؤقتة استناداً إلى عوامل سياقية مثل المعالم السياسية القادمة والجدول الزمنية الداخلية لتخطيط البعثة. بعد استلام تقرير التقييم والعرض النهائي من قبل فريق التقييم، ينبغي أن يقود فريق البعثة ورشة عمل حول الاستخدام لمراجعة النتائج وصياغة خطة العمل وإجراء التحسينات وتحديد الخطوات التالية لاستخدام خطة عمل الاستخدام.